21st CENTURY PARTIES

تأمّل، إصلاح، إعادة تواصل:

خطة أساسية لأحزاب القرن الحادي والعشرين

من إعداد المعهد الديمقراطي الوطني

الطبعة الأولى

حقوق التأليف والنشر © ٢٠١٧ محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني جميع الحقوق محفوظة

تأمّل، إصلاح، إعادة تواصل:

خطة أساسية لأحزاب

القرن الحادي والعشرين

تأمّل، إصلاح، إعادة تواصل: خطة أساسية لأحزاب القرن الحادي والعشرين

من إعداد المعهد الديمقراطي الوطني

الطبعة الأولى

حقوق التأليف والنشر © ٢٠١٧ محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني

جميع الحقوق محفوظة

يجوز إعادة إنتاج و/أو ترجمة أجزاء من هذا الكتاب لأغراض غير تجارية شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة وتزويده بنسخٍ عنً أيّ ترجمة.

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظّمة غير ربحية، وغير منحازة، وغير حكومية، تلبّي تطلّعات الشعوب التوّاقة في العالم إلى العيش في مجتمعاتٍ ديمقراطيةٍ تعترف بحقوق الإنسان الأساسية، وتسعى إلى تعزيزها.

عمل المعهد، منذ نشأته في العام ١٩٨٣، وبالتعاون مع شركائه المحليين، على دعم المؤسّسات والممارسات الديمقراطية وتعزيزها، من خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية والمنظّمات المدنية والمجالس البرلمانية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم.

نجح المعهد، بمساعدة عددٍ من الموظفين والخبراء في العمل السياسي المتطوّعين من أكثر من ١٠٠ دولة، في جمع أفرادٍ ومجموعاتٍ بهدف تبادل المعلومات والتجارب والخبرات. وقد تمكّن شركاؤه بفضل ذلك من الاطّلاع عن كثب على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تعديلها لتتلاءم مع احتياجات بلادهم. كما رسّخت هذه المقاربة المتعدّدة الجنسيات الاعتقاد لديه بأنّ الأنظمة الديمقراطية تجمعها مبادئ جوهرية مشتركة في ظلّ غياب أي نموذج ديمقراطي موحّد.

إنّ عمل المعهد يدعم المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويشجّع أيضاً على قيام أقنية تواصل مؤسّساتية بين المواطنين والمؤسّسات السياسية والمسؤولين المنتخبين، ويزيد من قدرتهم على تحسين الظروف الحياتية لدى جميع المواطنين. لمزيدٍ من المعلومات حول المعهد الديمقراطي الوطني، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: ***www.ndi.org***.

تيسّر إعداد هذا الكتاب بفضل الدعم الذي قدّمه الصندوق الوطني للديمقراطية. يشار إلى أنّ الآراء الواردة في هذا الكتاب هي صادرة عن المؤلّفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الصندوق الوطني للديمقراطية.

كلمة شكر وتقدير ACKNOWLEDGEMENTS

استُخلصت المعلومات والآراء الواردة في هذا الكتاب من كلّ من مؤتمر أحزاب القرن الحادي والعشرين الذي عقد في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والمدوّنة الإلكترونية لأحزاب القرن الحادي والعشرين. شارك في المؤتمر أعضاء في أحزاب سياسية من أوروبا والمنطقة الأوسع نطاقاً، وأعضاء في المجموعات التي تُعنى بمساعدة الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى ناشطين في أحزابٍ سياسية. ويذكر من المشاركين في المدوّنة الإلكترونية غيرهارد أنغر؛ طوماس كاروثرز؛ جوزيب م. كولومر؛ راسل دالتون؛ الحاكم هاورد دين؛ أوفي إلباك؛ بريجيتا أوهلسون؛ تيلاك باثاك؛ ساندرا بيبيرا؛ سوزان سكارو؛ كريستوف سنتي؛ ويان مارينوس ويرسما، مع جزيل الشكر لجميع المشاركين.

أشرفت على الصياغة فرانشيسكا بيندا من شركة بيندا للاستشارات الدولية، فيما نسّق المشروع إيان جيل، وهو مستشار دولي في شؤون الأحزاب السياسية. وشارك في العمل أيضاً لوك أكال، المنسّق في الشبكة الليبرالية الأفريقية؛ مارتن أنجيبي، الأمين العام في المركز الليبرالي السويدي الدولي؛ هانس فان بالن، عضو حزب الشعب للحرية والديمقراطية في البرلمان الأوروبي، هولندا، ورئيس تحالف الليبراليين والديمقراطيين في أوروبا؛ سيسيليا بيليسجو، مديرة البرامج في مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان؛ غاري كلوكا، مسؤول البرامج في برنامج الأحزاب السياسية والمشاركة والتمثيل في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ شانون أوكونيل، المستشارة العليا لبرامج النوع الاجتماعي والسياسة في مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية. فضلاً عن ذلك، شمل الكتاب تصريحات ومقالات لبيدرو سانشيز، الأمين العام لحزب العمّال الاشتراكي الإسباني، وساندرا بيبيرا، مديرة برامج النوع الاجتماعي والمرأة والديمقراطية في المعهد الديمقراطي الوطني. أما في المعهد نفسه، فقد أدارت هذه المبادرة فيليبا وود، بمساهمةٍ من إيفان دوهرتي ووالتر كايدي.

فهرس المحتويات

TABLE OF CONTENTS

كلمة شكر وتقدير ٤
كيفية استخدام هذا الدليل ٦
التوصيات الأساسية للأحزاب المهتمّة بالإصلاح ٧
مقدّمة ٩
أهداف هذه الخطة ١١
الأيديولوجية في القرن الحادي والعشرين ١٣
تحديد الأيديولوجيات التقليدية ١٣
الأيديولوجية السياسية- إطار تحليلي جديد ١٥
مثال تاريخي، السويد: من الأيدلويوجيات اليسارية/اليمينية التقليدية إلى أيديولوجيات "أحزاب الخضر- البديلة- الليبرتارية/ التقليدية- السلطوية- القومية" ١٦
الأيديولوجية في القرن الحادي والعشرين- أمثلة من القارّة الأفريقية ١٩
كيف نكافح الشعبوية؟ ٢١
التمثيل السياسي الحديث ٢٤
أهمية المساواة بين الجنسين في الأحزاب السياسية ٢٧
الأحزاب السياسية: الحارس القيّم على الوضع القائم ٢٩
مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية ٣١
أهمية التنوّع في الأحزاب السياسية: نظرة بريطانية ٣٥
وسائل التواصل الاجتماعي والأحزاب السياسية في القرن الحادي والعشرين ٣٩
تسديد ثمن الديمقراطية ٤٢
الشراكة، قانون الأحزاب، ووجهات نظر من إحدى المنظّمات المعنية بمساعدة الأحزاب ٤٣
خاتمة ٤٧
أوراق العمل ٥٠
العلاقات مع المواطنين: تحديد الشرائح السكّانية ٥٠
إعادة ربط السياسات بالأيديولوجية ٥٥
أسئلة أساسية: الأيديولوجية في القرن الحادي والعشرين ٦٠
أسئلة أساسية: الدمج والتمويل الحزبي ٦٣
أسئلة أساسية: عضوية الحزب ٦٦
تدفق المال داخل الأحزاب ٦٨
العرض مقابل الطلب في ما يتعلّق بآراء المواطنين ٧٠
الأيديولوجية: ما هو موقع حزبك؟ ٧٤
ماذا يعني المال بالنسبة إلى حزبك؟ ٧٦

كيفية استخدام هذا الدليل HOW TO USE THIS GUIDE

أُعدّ هذا الدليل لمرافقة قادة الأحزاب السياسية والمعهد الديمقراطي الوطني في نشاطاتهم، بتمويلٍ من الصندوق الوطني للديمقراطية. وهو يهدف إلى تحديد مجالات التباعد بين الأحزاب السياسية والمواطنين، وتسليط الضوء على أوجه الإصلاح المحتملة. يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام، هي التالية:

- **التوصيات الأساسية للأحزاب السياسية**؛
- **خطة إصلاح الأحزاب**، وهي تشمل دراسات حالة، وتجارب شخصية لأفراد متمرّسين في العمل الحزبي من حول العالم؛
- **أوراق العمل ومجموعة الأسئلة الأساسية** لمساعدة الأحزاب على التفكير في كيفية تطبيق الاقتراحات الواردة في الخطة بطريقة عملية.

يمكن قراءة هذا الكتاب من الغلاف إلى الغلاف، كما يمكن للقارئ أن يتصفّح أكثر الأقسام التي تهمّه، ويستخدم أوراق العمل من خلال النقرعلى الوصلات الإلكترونية المدرجة في متن الدليل. سيجد قادة الأحزاب السياسية ودعاة الإصلاح في هذا الدليل نصائح واقتراحات عملية من شأنها أن تساعدهم في النضال من أجل إجراء إصلاحات في بنية الأحزاب السياسية، ووضعها حيّز التطبيق. جديرٌ بالذكر أنّ العديد من هذه التوصيات قد صيغ خلال مؤتمر أحزاب القرن الحادي والعشرين الذي عقد في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حيث اجتمع قادة الأحزاب لمناقشة التحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية في القرن الحادي والعشرين، والسبل المحتملة للتغلّب عليها.

التوصيات الأساسية للأحزاب المهتمّة بالإصلاح

KEY RECOMMENDATIONS FOR REFORM MINDED PARTIES

كن القدوة. ينبغي للأحزاب السياسية أن تعمل على إعداد بنىً وممارساتٍ داخلية تتسم بالديمقراطية فعلياً، إذا أرادت أن تكسب ثقة المواطنين الذين يزدادون وعياً ومعرفةً مع الوقت.

فكّر في مصطلح «الأيديولوجية» بطريقة مبتكرة. فإذا لم تتخذ الأيديولوجية شكل خيارات محدّدة في مجال السياسات، ستبقى مفهوماً تجريدياً، لا قيمة له بالنسبة إلى الناخبين. لذا، يجب أن تحرص الأحزاب على اتباع سياساتٍ تلبّي احتياجات الشعب، لا النّخب الحزبية فحسب.

أنشئ آليات رسميةً لتقييم السياسات والقيم والأولويات بطريقة منتظمة. من الضروري إفساح المجال ضمن البنى الحزبية أمام الناشطين الذين يتبعون مناهج مبنية على القيم، للمساعدة في إنشاء آليات جديدة ورسمية لصنع السياسات أو تدعيم الآليات القائمة، وذلك من أجل تعزيز اعتماد نهجٍ وأهداف مختلفةً ومتميّزة.

يجب أن تكون الأفكار التي تسهم في بلورة السياسات الحزبية متجذّرةً في القيم المشتركة لأعضاء الأحزاب السياسية ومناصريها. عند تجديد الأيديولوجية والسياسات، يجب أن تقدّم الأحزاب السياسية أفكاراً تلهم المواطنين، وتوحّد الناخبين حول مجموعةٍ مشتركة من القيم والمعتقدات.

عوضاً عن صرف النظر عن الحركات والأحزاب الجديدة، يجدر بالأحزاب التقليدية أن تعترف بهموم المواطنين. يشعر الكثير من المواطنين أنّ الأحزاب التقليدية وقادتها قد فقدوا الاتصال بهم، وباتوا يغالون في الحفاظ على السرية في العمل. لتغيير هذه النظرة، يجدر بالأحزاب السياسية أن تتواصل مع المواطنين من جديد من خلال إشراكهم في إيجاد حلولٍ عمليّة لتحديات القرن الحادي والعشرين.

تبنّ وسائل الاتصال التكنولوجية للقرن الحادي والعشرين ووسّع فهمك بها. ساهم التواصل المتزايد عبر مواقع الإعلام الاجتماعي والانتشار المكثّف للإنترنت في تغيير طريقة تلقي المواطنين للمعلومات، وتبادلها في ما بينهم، وطبيعة مشاركتهم في العمل السياسي. لمواكبة الوسائل المتغيّرة، ينبغي للمؤسسات السياسية أن تضع استراتيجيات للتواصل مع المواطنين عبر مواقع الإعلام الاجتماعي بطريقة هادفة.

إمنح الأولوية للمساواة بين الجنسين بشكل صريح ضمن المنظّمات السياسية. ينبغي للأحزاب السياسية أن تحرص على منح المرأة الحيّز المناسب لإيصال صوتها والشعور بقوتها- بحيث تتيح لها أن تؤدي دور الشريكة الفاعلة والمتساوية

مع الرجل في التنظيم والتمثيل الحزبيين، بما في ذلك من خلال اعتماد الآليات المناسبة لضمان عدم التسامح إطلاقاً مع التحرّش والتمييز. على سبيل المثال، يمكن للأحزاب أن تقوم بما يلي:

- ضمان التمثيل المتساوي ضمن مختلف هيئات صنع القرار في الأحزاب السياسية.
- مراجعة القواعد والأنظمة الداخلية لإزالة جميع العراقيل التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة.
- عدم التسامح إطلاقاً مع العنف ضدّ النساء الناشطات سياسياً.
- فهم المعايير والعمليات غير الرسمية التي تحدّ من تمثيل المرأة بشكلٍ هادف ضمن الحزب، والعمل على إلغائها.
- دعم مبادرات التمويل التي ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية.

قم بصياغة استراتيجيات خاصة للتواصل مع المجموعات المهمّشة واحرص على تنفيذها. من أبرز سمات الديمقراطية أنها تتيح لجميع المواطنين التعبير عن آرائهم وتوجيه القرارات التي تؤثّر على حياتهم. ومن بين هؤلاء المواطنين الشريحة التي تُقصى في العادة عن السلطة السياسية، نتيجة الأحكام المسبقة والتحيّز الاجتماعي. من هنا، يجب أن يكون التنوّع ضمن الأحزاب أساسياً، لا سيّما من حيث مشاركة الأشخاص، مهما كانت خلفيتهم، في عمليات صنع القرارات والسياسات، ووصولهم إلى المناصب المنتَخبة، وحصولهم على الفرص لتمثيل الحزب أمام جماهير أوسع.

أعطِ الأولوية للشفافية والمساءلة. إذا كانت الأحزاب السياسية تريد الاستجابة لدعوات مكافحة الفساد التي يطلقها المواطنون والحركات التي تعد بتنظيف الحقل السياسي، فيجب أن تكون مصادر تمويلها أكثر شفافية (كأن تكون الأحزاب واضحةً وصادقةً بشأن الجهات المانحة التي توفّر لها التمويل، وما تتلقاه هذه الجهات في مقابل مساهماتها، وما كمية الهبات والأموال العامة المنفقة.)

مقدّمة INTRODUCTION

تواجه أحزاب القرن الحادي والعشرين تحدّيات وجودية عدة، منها ما يمكن التعبير عنه بالأسئلة التالية:

- ما هو السبب الذي يمنع عدداً متزايداً من المواطنين المحرومين من اعتبار النشاط الحزبي وسيلةً للتعبير عن همومهم؟
- كيف يمكن للأحزاب ذات الأيديولوجيات والمنصّات والبرامج المتطوّرة، والتي لطالما عُرف عنها بأنها صانعة تغيير، أن تواجه نهضة الأحزاب الشعبوية التي انطلق العديد منها من قضايا فردية بحتة؟
- في ظلّ ما تمارسه الأحزاب التقليدية من إهمالٍ لحقوق المواطنين، كيف يمكن لها أن تحشد الموارد المشروعة التي تلزمها للاستمرار في أعمالها؟
- كيف يمكن للأحزاب السياسية أن تواكب التغيّر في توقّعات المواطنين، لا سيما في ما يتعلّق بجهود التواصل والتوعية؟
- كيف يمكن للأحزاب السياسية أن تعكس التزامها بتمكين المرأة من خلال أهدافها المتعلّقة بالسياسات، وثقافتها التنظيمية، وبنية مؤسساتها؟

ما من إجاباتٍ بسيطة عن تلك الأسئلة. ولا يزعم هذا الكتيّب أنه يستعرض تقنيات أو وصفات سحرية «تناسب الجميع». بل هو ثمرة عملية تفكير وتأمّل طويلة لناشطين سياسيين، وأهل اختصاص، وأكاديميين جمعَهم المعهد الديمقراطي الوطني، في إطار مبادرته الخاصة تحت عنوان أحزاب القرن الحادي والعشرين: مبادرة تجديد الأحزاب. حتى اليوم، تتفرّع هذه المبادرة إلى ثلاث مراحل: مدوّنة إلكترونية خاصة بالخبراء لشرح التحديات التي تواجهها الأحزاب واقتراح حلول محتملة لها؛ ومؤتمر أحزاب القرن الحادي والعشرين الذي عقد في بروكسل، بلجيكا، وجمع خبراء وقادة من الأحزاب السياسية من حول العالم لمناقشة سبل المضيّ قدماً؛ وهذا الدليل الذي يلخّص مقالات المدوّنة الإلكترونية والمناقشات التي جرت في المؤتمر، كما يتضمّن دراسات حالة ونصائح عملية أخرى من أجل التغلّب على التحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

يتطلّب حلّ النزاعات السياسية الداخلية والاستجابة للعوامل الجيوسياسية المتغيّرة وجود مؤسّسات ديمقراطية قويةٍ قادرةٍ على تيسير الانتماء الحزبي، وضمان حقوق الأقليات، والتمسّك بحكم القانون، وفي الوقت نفسه استئصال الجاذبية التي يتمتع بها الشعبويون والمتطرّفون. تهدف هذه المبادرة المستمرّة إلى المساعدة في توطيد المرونة الديمقراطية، من خلال التعاون مع الأحزاب السياسية حتى تتمكن من تلبية احتياجات المواطنين بشكلٍ أفضل، وإفساح المجال لتحقيق الإجماع بين مختلف الأحزاب والإثنيات.

يزخر التاريخ الحديث بـ «ممارسات فضلى» أو تجارب ناجحة التي يمكن أن تساعد قادة الأحزاب، المنفتحين على الإصلاح، في التفكير في التحديات التي يواجهونها والمفاهيم الخاصة بهم، كنتيجة لهذه المبادرة:

- جهات سياسية وقادة سياسيون ناجحون يفكّرون في هموم جمهور الناخبين، ويمنحونهم الفرصة للتعبير عن رأيهم.
- إنّ إضفاء الطابع المهني على العمل السياسي الناشط أبعد الناشطين الهواة، فتحوّلوا إلى مناصرة القضايا الصغرى أو التحقوا بحركات شعبوية أو مناهضة في محاولة لإيجاد صوتهم أو استعادته.
- يمكن تشجيع العمل السياسي الناشط من خلال تعزيز القدرات وتسهيل المشاركة الهادفة.
- بتجديد البنى الحزبية والإجراءات الداخلية ضمن الأحزاب، يمكن اعتناق التغيير التكنولوجي والاجتماعي، ما يزيد من جاذبية الأحزاب بنظر المناصرين المحتملين.
- من الضروري الالتزام بمستويات أعلى من الشفافية والمساءلة من أجل إعادة تأهيل الأحزاب لتكون مؤسساتٍ جديرة بالثقة في عصر المعلومات.
- تدعو الحاجة إلى الحوار العام والتربية المدنية، وفي العديد من الحالات إلى إصلاح داخلي للأحزاب، لاستعادة موقعها البارز في الأنظمة الديمقراطية.
- ما زالت الأيديولوجية تتمتع بمكانة مهمّة، ولكن يرى العديد من المواطنين أنّ معظم الأحزاب التقليدية متشابهة جداً ولم تعد تمثّل الأيديولوجيات أو القيم المميّزة التي كانت تدافع عنها في السابق. من هنا، ولسدّ هذه الثغرة، غالباً ما تقترح الحركات المدنية والأحزاب الجديدة حلولاً بديلةً لا تندرج ضمن إطار خطاب الأيديولوجيات التقليدية.
- يعتبر التمثيل المتنوّع ومشاركة المرأة عنصرين مهمّين جداً بالنسبة إلى الأحزاب السياسية. فلا يمكن تحقيق أيٍّ من بنود الإصلاح المدرجة في هذه الوثيقة، بشكلٍ كامل، من دون مراعاة هذا الجانب.
- يعتبر تعزيز دور المرأة وتمكينها، كالمرأة الشابة مثلاً، سواء من قبل الأحزاب السياسية أو ضمن بنيتها، أمراً أساسياً لضمان نجاح هذه المنظّمات على المدى الطويل. فلا يمكن تحقيق أيٍّ من بنود الإصلاح المدرجة في هذه الوثيقة، بشكلٍ كامل، من دون مراعاة هذا الجانب.

أهداف هذه الخطة

يتضمّن هذا الدليل دراسات حالة وممارسات فضلى تمّت مناقشتها وتحديدها في مؤتمر أحزاب القرن الحادي والعشرين. وتلتزم وجهات النظر الواردة فيه بأفضل الممارسات المعتمدة من قبل الأحزاب الديمقراطية العاملة في المجتمعات الديمقراطية الراسخة والناشئة على حدّ سواء. تفيد المعلومات الواردة في هذا الكتيّب الأحزاب إذ تمدّها بأفكار عملية وبأمثلة عن الجهود الإصلاحية التي يمكن أن تبذلها كي تصبح منظّمات أكثر مواكبةً للعصر، وعلى تواصل أكبر مع المواطنين، وأكثر شموليةً، وانفتاحاً. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تستخدم الأحزاب السياسية أوراق العمل المرفقة بهذا الكتيّب كي تفهم المواضيع بشكلٍ أفضل، كما تزوّد أوراق العمل المسؤولين الحزبيين بأسئلةٍ مفيدة تدلّهم على المسار الواجب اتباعه في سياق التفكير في الحلول المحتملة للتحديات التي يواجهونها.

رغم بروز بعض المواضيع المتداخلة أثناء تطبيق هذه المبادرة، تُقسم هذه الخطة إلى الأقسام التالية:

- الأيديولوجية في القرن الحادي والعشرين: يمكن بوضوح ملاحظة ظاهرتين منتشرتين من حول العالم: ١. التصاعد في دعم الأحزاب الشعبوية وغير التقليدية، واليسارية واليمينية، على السواء؛ ٢. والزيادة في تحقيق الإجماع بين صانعي السياسات الديمقراطيين من أحزاب أو بلدان مختلفة، مما أدى إلى تعدّد أوجه الشبه بين الأحزاب، وصعّب على المواطنين تحديد الفرق بين الأحزاب والبرامج المختلفة. فضلاً عن ذلك، لا تؤدي مفاهيم الأيديولوجية التقليدية، في الأنظمة الديمقراطية الجديدة والناشئة، إلا دوراً محدوداً في تحقيق الأهداف المتوخاة من الديمقراطية. من هنا، يتعمّق هذا القسم في كيفية استخدام الأحزاب السياسية للأيديولوجية كأداةٍ لصياغة سياساتٍ تعكس قيم مناصريها وأعضائها. أما الهدف من ذلك، فهو مساعدة الأحزاب على التفكير ملياً في طريقة إعادة صياغة الأيديولوجيات التقليدية وإعادة تفسيرها، وما يمكن أن تعنيه هذه التغييرات لمناصريها.

- التمثيل السياسي الحديث: ترفض الحركات الشعبية والمدنية العلاقة التقليدية القائمة بين الأحزاب والمواطنين من حول العالم. فهي غالباً ما تدعو أعضاء الأحزاب وقادتها لأن يكونوا أكثر تمثيلاً للمجتمع الذي يعيشون فيه. من هنا، يحثّ هذا القسم الأحزاب السياسية على فهم أنّ المنظّمات التي لا تشمل نصف سكّان العالم، كأعضاء وقادة متساوين، في القرن الحادي والعشرين، لا يمكن أن تدعو نفسها مؤسّسات ديمقراطية حديثة. فيجدر بالأحزاب السياسية أن تأخذ مشاركة المرأة الهادفة على محمل الجدّ، وتفهم أنّ إعادة تنظيم نفسها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين هي شكل من أشكال التطوير التنظيمي الذي يقوم على إعداد وتطبيق جدول أعمال لتحقيق النموّ. فعندما تتعمّد الأحزاب تعزيز مشاركة النساء وتحسين قدرتهنّ على التأثير، تعزّز في الوقت نفسه من قدراتها التواصلية والداخلية، ومن جاذبيتها بنظر المناصرين، مما يجعلها أكثر تنافسيةً. بالإضافة إلى ذلك، يتمعّن هذا القسم في حاجة الأحزاب السياسية إلى تنويع قاعدة الدعم الخاصة بها، وزيادة مشاركة الأقليات والمجموعات المهمّشة. فالمواطنون في بحثٍ مستمرّ عن وسائل جديدة للمشاركة والتأثير في

العمل السياسي، وهم يطالبون بتواصل هادف ومتبادل مع السياسيين والحكومة. توفّر هذه التحديات إذاً فرصةً للأحزاب كي تعيد تشكيل علاقتها بالمواطنين والمناصرين، وتعالج هموم حركات المواطنين الجماهيرية، وتعمل على تكييف أساليب الاتصال الخاصة بها بحسب تغيّر احتياجات المواطنين.

» تسديد ثمن الديمقراطية: يفترض تسديد ثمن الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين إقامة توازن بين قيادة المطالبات بالشفافية، ودراسة الطرق التقليدية لجمع الأموال وتحسينها، وتحديد المصالح المتجذّرة ضمن الأحزاب وأنظمة التمويل السياسي ككلّ، والعمل على تفكيكها. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تشكّل طريقة تمويل الأحزاب عائقاً في وجه التمثيل المتنوّع. مع ذلك، تبقى التشريعات المالية المتوازنة، وإن كانت مفصّلة، غير مناسبة إذا لم تترافق مع آليات محكمة للمراقبة والإنفاذ، وعقوبات صارمة بما فيه الكفاية لمنع الانتهاكات.

الأيديولوجية في القرن الحادي والعشرين

IDEOLOGY IN THE 21ST CENTURY

انضمّ الأكاديميون والاختصاصيون على السواء إلى النقاش لمعرفة ما إذا كانت الأحزاب السياسية تواجه «أزمةً أيديولوجية». وتشمل الأسئلة المطروحة في هذا المجال ما يلي: هل الأيديولوجية مفهوم غربي لا يمتّ بصلة إلى الأنظمة الديمقراطية الجديدة والناشئة؟ هل القرن الحادي والعشرون هو عصر ما بعد الأيديولوجيات؟ هل يمكن لأيديولوجيات الأحزاب الوطنية أن توفّر توجيهات مناسبة للتغلّب على التحديات المعقدة للسياسة الحديثة، والتي غالباً ما تتجاوز حدود الولاية الوطنية؟ في هذا العصر التكنولوجي، حيث تسافر الأفكار المتنافسة حول العالم بلحظةٍ واحدة، هل تعتبر الأيديولوجيات عديمة المرونة إلى حدّ يمنعها من مواكبة هذه التطوّرات؟

نشأت الأيديولوجيات الغربية التقليدية، كحركات المحافظين، والليبراليين، والديمقراطيين الاجتماعيين، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ردّاً على الثورتين الفرنسية والصناعية. ولمّا كانت هذه الأيديولوجيات قد أبصرت النور في أوروبا، وتطوّرت فيها على مدى السنوات المئتين الماضية، فمن الطبيعي، أن تصاب الأحزاب السياسية، في الأنظمة الديمقراطية الجديدة والناشئة في العالم، بالارتباك، فلا تعرف إن كانت هذه الأيديولوجيات تنطبق عليها، وهو ما قد يحدث في أفضل الأحوال. ومن الطبيعي أن تقوم، في أسوأ الأحوال، برفضٍ مفهوم «الأيديولوجية» ككلّ بصفته «مفهوماً غربياً». في الوقت نفسه، استمرّت تركيبات أيديولوجية جديدة في الظهور، كحزب الخضر، وغيره من البدائل الأيديولوجية. مع ذلك، جديرٌ بالذكر أنّ الأيديولوجيات التقليدية وتلك الأكثر حداثةً هي عبارة عن مجموعة من الأفكار في الأساس. فالأيديولوجية هي مجموعة موحّدة من القيم والمعتقدات التي تساعد في تحليل مجتمع معيّن وتعرّف به. وفي الواقع، يتمتّع المواطنون كافةً

تحديد الأيديولوجيات التقليدية

يدعو المحافظون الجدد إلى محافظة المؤسسات الاجتماعية التقليدية على سياقها الثقافي. فقد سعى المحافظون، بدرجات متنوّعة، إلى الحفاظ على المؤسّسات، بما في ذلك الديانة، والنّظام المَلكي، ونظام الحكم البرلماني، وحقوق الملكية، والهرمية الاجتماعية، مشدّدين على أهمية الاستقرار والاستمرارية. مع ذلك، لا يمكن تطبيق النظرة المحافظة على مجموعة واحدة من السياسات من حول العالم، لأنّ مغزى السياسة المحافظة يعتمد على ما يُعدّ تقليدياً في مكانٍ وزمانٍ معيّنين.

ترتكز الليبرالية الحديثة على أفكار تنادي بالحرية والمساواة. يتبنّى الليبراليون مروحةً واسعةً من وجهات النظر، تختلف باختلاف طريقة فهمهم لهذه المبادئ، لكنهم يدعمون بشكل عام أفكاراً وبرامج مثل حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية المعتقَد، والأسواق الحرّة، والحقوق المدنية، والمجتمعات الديمقراطية، والحكومات العلمانية، والمساواة بين الجنسين، والتعاون الدولي.

تدعم الديمقراطية الاجتماعية الحديثة التدخّلات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية. وهي تتميّز بالالتزام بسياسات معيّنة تهدف إلى القضاء على الظلم، واضطهاد الفقراء والمحرومين ، وتدعم إتاحة الخدمات العامة للجميع، مثل رعاية المسنّين، والأطفال، والتعليم، والرعاية الصحية، وتعويض العمّال.

بقيم ومعتقدات تدرج أفكارهم السياسية ضمن إطار معيّن، حتى وإن لم يطلقوا على ذلك اسم «أيديولوجية». في هذا الإطار، تساعد ورقة العمل «**مقياس أحزاب الخضر- البديلة- الليبرتارية مقابل التقليدية- السلطوية- القومية**» الأحزاب في توجيه قيمها وفقاً لتوقّعات المواطنين الحديثة والمتعدّدة الأبعاد.

في مناطق خارج أوروبا، في أفريقيا وآسيا تحديداً، راحت الأحزاب السياسية التي نشأت ما قبل الاستقلال، أو تلك التي كانت وريثة سلطة الاستعمار، تدافع في بادئ الأمر عن أفكار التحرّر والقومية. وفي بلدانٍ عدّة، ترسم الديانة أو الإثنية مسار الأفكار السياسية، لتستفيد الأحزاب السياسية من ذلك بغية حشد الدعم. ففي البلدان الإسلامية مثلاً، يخوض العديد من الأحزاب الإسلامية غمار المنافسة في انتخابات تتسم بالديمقراطية. وتبيّن هذه الأمثلة، بعيداً عن الأيديولوجية، أنّ الأفكار قادرة على إطلاق عجلة التحرّك، وأنّها وليدة الظروف وسياق البيئة السياسية. ولكن مع تطوّر هذه البيئة السياسية، ينبغي تطوير هذه الأفكار أيضاً.

مع ذلك، يجب أن تتخطى الأحزاب في نهاية المطاف السياسة القائمة على قضية واحدة، كونها قد تضرّ على نحوٍ غير متكافئ بالنساء والمجموعات المهمّشة. ففي أغلب الأحيان، تخلّف «القضية الواحدة» التي يحشد القادة من خلالها الدعم أثراً عميقاً على السكّان الضعفاء، ومن هذه القضايا مثلاً المناداة بإلغاء حقوق الإجهاض، ومنع تدفقات الهجرة الوافدة، وتحفيز مشاعر الكراهية ضدّ الإسلام، واستخدام خطابات التعصّب أو الكراهية ضدّ النساء.

وفي أوروبا، كما في مناطق أخرى من حول العالم تتمتع فيها الأحزاب السياسية بتاريخ طويل من الثبات على أيديولوجيات معينة، تعتبر الأفكار، والحركات، والأيديولوجيات البديلة الحديثة العهدَ بمثابةً تحدٍّ للتقاليد. فلربّما يكون الإطار الأيديولوجي اليساري/اليميني التقليدي غير ملائم للعديد من الأحزاب السياسية، وفق ما يقترحه مارتن أنجيبي، الأمين العام في المركز الليبرالي السويدي الدولي، مما يظهر أنّ الأيديولوجيات هي مفاهيم حيّة، يجب أن تخضع للمراجعة والتحديث بين الحين والآخر.

توصية من أهل الاختصاص

الأيديولوجية السياسية- إطار تحليلي جديد

بقلم مارتن أنجيبي، الأمين العام في المركز الليبرالي السويدي الدولي

تمّ التأكيد في أكثر من مناسبة على أنّ الأيديولوجية مفهوم لم يعد له وجود. فجادل البعض أنّ الكفّة تميل لصالح الليبرالية، في حين ذكر آخرون أنّ الأيديولوجية لم تعد ملائمةً للوقائع الحالية، والتطوّرات التكنولوجية. وقد ازداد الأشخاص اقتناعاً بعدم جدوى الأيديولوجية عند ملاحظة الصعوبة التي واجهتها الحركات الشعبوية في صياغة مواقف ا متماسكة في مجال السياسات.

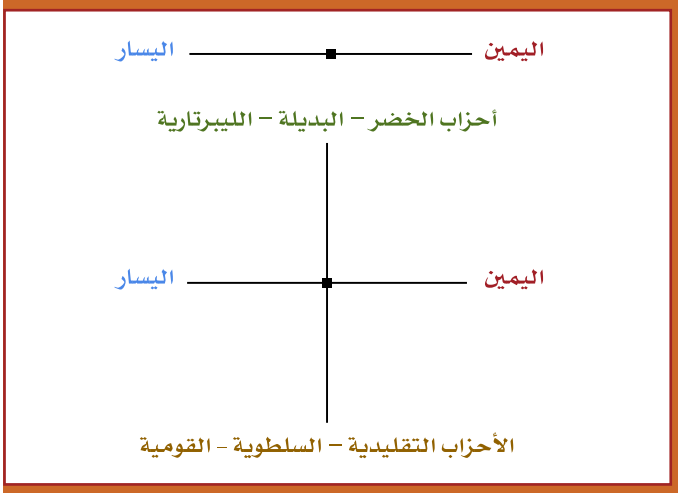

ولعلّ مشكلة فهم الانقسامات الأيديولوجية الحاصلة اليوم تتأتى من الانقسام المهيمن بين اليسار واليمين الذي شكّل المحور الرئيسي في البلدان الديمقراطية، في الجزء الأكبر من القرن الماضي.

في السويد، دخلت طريقةٌ جديدةٌ لتصنيف الأحزاب إلى محور النقاش. فعوضاً عن أحزاب اليسار واليمين التقليدية، بدأ اعتماد طيف جديد يضمّ «أحزاب الخضر- البديلة- الليبرتارية مقابل الأحزاب التقليدية- السلطوية- القومية»، بهدف توضيح المواقف السياسية وإمكانية عقد التحالفات بين الأحزاب.

وضع هذا النموذج التحليليّ كلّ من هوغ، ماركس، وويلسون في العام ٢٠٠٢,[1] ولا يتعلّق الخط الفاصل ضمن هذا الإطار التحليلي بسياسة إعادة التوزيع ودولة الرفاه، بل بالقيم الاجتماعية والثقافية، حيث ترتدي وجهات النظر المتعلّقة بالهجرة والتعدّدية أهميةً ملحوظةً.

في الجوهر، فقد طيف الأحزاب اليسارية- اليمينية الكثير من أهميته. ففي العديد من الأماكن، بدأت الأحزاب عند كلّ طرفٍ من طرفي هذا الطيف بالاقتراب من بعضها البعض، مما دفع، في أغلب الأحيان، بالأحزاب التي كانت تتنافس في ما بينها في السابق إلى نسج تحالفاتٍ جديدة.

1. Hooghe, Lisbet, Gary Marks & Carole J Wilson (2002). "Does Left/Right Stucture Party Positions on European Integration." Comparative Political Studies, 35(8): 965-989.

- يجب إخضاع سياسات الحزب وقيمه، وأولوياته لتقييم دوري وتقرير ما إذا كانت لا تزال متوافقة مع أيديولوجية الحزب التقليدية. فإن لم تكن، كيف يمكنً لهوية الحزب الأيديولوجية أن تتغيّر على طول طيف أحزاب الخضر–البديلة– الليبرتارية / الأحزاب التقليدية–السلطوية–القومية؟
- يجب مقارنة هذه السياسات والأولويات مع تلك الخاصة بالأحزاب الأخرى، وتسجيل أوجه الشبه– والمجالات المحتملة لتحقيق الإجماع– والاختلافات البارزة.
- يجب إجراء إعادة تقييم لأولويات قاعدة الحزب السياسي بشكلٍ دائم، مع الأخذ في الاعتبار البعد المتعلق بطيف أحزاب الخضر–البديلة– الليبرتارية / التقليدية–السلطويّة–القَومية.

مثال تاريخي، السويد: من الأيدلويوجيات اليسارية/اليمينية التقليدية إلى أيديولوجيات «أحزاب الخضر– البديلة– الليبرتارية/ التقليدية– السلطوية– القومية»

بقلم مارتن أنجيبي، الأمين العام في المركز الليبرالي السويدي الدولي

في الفترة ما بين العامين ١٩٢١ و١٩٨٨، كان البرلمان السويدي يشهد حضوراً ثابتاً لخمسة أحزاب تتمثّل بالاشتراكيين، والديمقراطيين الاجتماعيين، بالإضافة إلى حزبين ليبراليين، وحزب للمحافظين. وقد جرت العادة أن تتشكّل الحكومات على يد الديمقراطيين الاجتماعيين بدعم برلماني من الاشتراكيين (في أوقات الازدهار) والليبراليين (في الأوقات التي تتطلّب إجراءات تقشّف). بين الحَين والآخر (١٩٧٣–٧٩، ١٩٩١–٩٤، ٢٠٠٦–١٠)، كان يمين الوسط يفوق اليسار عدداً، ويتمكّن من تشكيل حكومات تطغى عليها أكثرية من يمين الوسط.

في العام ٢٠١٠، وصل حزب الديمقراطيين السويديين الاجتماعي المحافظ/ القومي إلى البرلمان. وازدادت شعبية الحزب بعد انتخابات العام ٢٠١٤، وقد تسبّب بأزمة حكومية في خريف العام نفسه، من خلال تصويته على ميزانية تحالف يمين الوسط، في وقتٍ شكّل فيه الديمقراطيون الاجتماعيون حكومة أقليات مع حزب الخضر. بعد التفاوض مع تحالف يمين الوسطً، تمّ الاتفاق على أن يعرض يمين الوسط موازنات منفصلة، مما يضمن فوز موازنة الحكومة بتصويت البرلمان بغضّ النظر عن عدد أصوات الديمقراطيين السويديين. وقد شمل جزءٌ من هذا الاتفاق– الذي عُرف باتفاق كانون الأول/ديسمبر– التزاماً من جانب حزب الديمقراطيين الاجتماعيين وحزب الخضر بالقيام بالخطوة نفسها إذا أصبح تحالف يمين الوسط أكبر من تحالف اليسار بعد انتخابات العام ٢٠١٨.

لم يلقَ اتفاق ديسمبر أيّ شعبية على الإطلاق. فقد شعر الناخبون من يمين الوسط أنّ التحالف لم يكن متشدّداً بشأن السياسات الاقتصادية وارتفاع الضرائب. أما القوميون، فشعروا أنّهم مقصيّون ظلماً عن ممارسة نفوذهم.

تظهر استطلاعات الرأي أنّ الديمقراطيين السويديين سيزدادون شعبيةً ما بعد انتخابات العام ٢٠١٨. ومن الواضح أنّ الأكثرية الجديدة في البرلمان لن تتشكّل من أحزاب اليمين أو اليسار التقليدية، كما أنّ الوسط مستبعدون أيضاً. ومن شأن ذلك أن يؤدي بالأحزاب الأكثر تقليدية إلى تشكيل تحالفات غير تقليدية. على سبيل المثال، بدأ المحافظون والديمقراطيون المسيحيون (وهم يمثلون حزباً صغيراً) بخوض المفاوضات مع حزب الديمقراطيين السويديين القومي، بعد أن كانوا يشكّلون في السابق جزءاً من تحالف يمين الوسط. نسجاً على المنوال نفسه، يأمل الديمقراطيون الاجتماعيون في أن يترأسوا الحكومة بدعم من الخضر، والليبراليين، وهما حزبان بعيدان عن الديمقراطيين الاجتماعيين على مقياس أحزاب الخضر- البديلة- الليبرتارية/ التقليدية- السلطوية- القومية.

الأيديولوجية- تماماً كما الديمقراطية- هي مفهوم حيّ يحتاج إلى التجديد، والرعاية، والتقييم الدوري. صحيحٌ أنّ المفاهيم التقليدية لأيديولوجية الأحزاب السياسية قد تكون قديمة الطراز، وعاجزةً عن مواجهة التحدّيات السياسية التي يطرحها القرن الحادي والعشرون، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ الأيديولوجية باتت أقلّ أهميةً، إنّما العكس هو الصحيح. في الواقع، تنشأ «الأزمة الأيديولوجية» من عجز الأحزاب السياسية على تقديم أفكار تثير إلهام المواطنين وتوحّد الناخبين حول مفهومٍ مشتركٍ من المعتقدات والقيم.

يستنتج المواطنون في أغلب الأحيان أنّ الأحزاب الساعية إلى توسيع قاعدتها الشعبية تكون متشابهةً جداً، لا بل تشكّل بالأحرى جزءاً من عصابة مؤسّساتية لا تقدّم حلولاً فعليةً للتحديات اليومية. وهنا المعضلة! ذلك أنّ اجتذاب جمهور انتخابي أوسع يتطلّب اعتماد المرونة في السياسات، لكن عند ترويج الأحزاب المتنافسة لسياساتٍ أكثر مرونةً يصبح الفاصل الذي يميّز حزباً عن آخر أقلّ وضوحاً. فكما يذكّرنا هانس فان بالن، عضو حزب الشعب للحرية والديمقراطية في البرلمان الأوروبي، هولندا، ورئيس تحالف الليبراليين والديمقراطيين في أوروبا: «إذا لم يتمكّن المواطنون من التعرّف إلى حزبك، فلن يصوّتوا لك.» فإذا تعذّر تمييز حزبٍ عن آخر، أيّ خيارٍ يبقى لمن تساوره مخاوف حقيقية بشأن بعض عناصر الوضع القائم؟

«الأيديولوجية هي الإجابة، لا السؤال»
- راسموس وردكفيست، نائب في البرلمان الدانماركي، حزب البديل

أظهر بحث أجراه المعهد الديمقراطي الوطني في منطقة الشرق الأوسط /شمال أفريقيا، على امتداد خمس سنوات، أنّ معظم المواطنين لا يفهمون جيّداً ما الذي يميّز حزباً سياسياً عن آخر. شهدت السنوات القليلة الماضية، فورةً من الأحزاب الجديدة أو المعاد تشكيلها في بعض بلدان المنطقة نتيجة تحسّن مستوى الديمقراطية، لكنّ العديد منها لم ينجح في تقديم أفكارٍ ملهمة. ويتمثّل الاستثناء على هذه القاعدة بعددٍ من الأحزاب الإسلامية التي تقدّم برامج سياسيةً ناجحةً قائمةً على قيمٍ ومعتقداتٍ واضحة. ومع أنّ تحديد هذه القيم والمعتقدات لا يؤدي إلى حشد الدعم تلقائياً، إلا أنّ بعض الأحزاب الإسلامية من مختلف أرجاء المنطقة تتمتع «بعلامة مميّزة» تشكّل فرقاً واضحاً بينها وبين منافسيها.

تتطلّب الإجابة عن سؤال الناخبين «ما هي القضايا التي تدافع عنها؟» اختلافاتٍ أيديولوجيةً إضافيةً ومناقشاتٍ عدة. فإذا لم تتخذ الأيديولوجية شكل خيارات محدّدة في مجال السياسات، ستبقى مفهوماً تجريدياً، لا قيمة له بالنسبة إلى الناخبين. من هنا، يجب أن تحدّد الاختلافات الأيديولوجية أهداف السياسات الخاصة بالأحزاب السياسية. ففي أغلب الأحيان، تتخلّى الأحزاب عن الأيديولوجية من أجل التقدّم بمصالحها. وعندما تفقد الأحزاب ميزاتها الأيديولوجية، تمسي وكأنها تطلب من الناخبين الاختيار بين علامتين تجاريتين، مثل «بيبسي» و«كوكا كولا»، وكلّ منهما في نهاية المطاف مشروب غازي بنكهة الكولا.

من الطرق التي يمكن أن تعتمدها الأحزاب لتطوير أفكارها أو تجديدها أن تقوم بإشراك المواطنين في العملية مباشرةً. تأسّس حزب البديل الدانماركي في العام ٢٠١٣ بقصد إنشاء نظام ديمقراطي يبنى على مستوىً أكبر من المشاركة والانخراط. وقد تمّت صياغة سياسات الحزب كافة من خلال التعهيد الجماعي، وتمّ تطويرها في مختبرات سياسية في مختلف أنحاء الدانمارك، مفتوحة أمام جميع المواطنين. في هذا السياق، أشار أوفي إلباك، مؤسس الحزب، بقوله: «لم يرتكز البرنامج السياسي الذي قدّمناه على الأيديولوجيات أو العقائد القديمة الطراز، بل على القيم وإطلاق العنان للخيال.» مع ذلك، من الضروري التنبّه إلى أنّ نشاطات التواصل المستخدمة لحشد الأفكار عن طريق التعهيد الجماعي قد تصطدم بحواجز جنسانية. على سبيل المثال، قد تكون لاجتماعات البلدية أو المنتديات العامة الأخرى رهبتها بالنسبة إلى النساء، لا سيّما في المجتمعات التي لا تشجّع المرأة على العمل في الشأن العام، أو تلك التي تشهد فصلاً شديداً بين الجنسين، أو ربّما يتعذّر على المرأة الحضور بسبب قيود تتعلّق بالوقت، أو المكان، أو عدم توفّر رعاية بديلة للأطفال، أو ما إلى ذلك. في بعض الأحيان، تدعو الحاجة إلى حلولٍ مبتكرة لاستدرار تعليقات النساء. مثلاً، في السودان، تبيّن للقيّمين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢] أنّ النساء غير مرتاحات حيال المشاركة في اجتماعات عامة حول الإصلاح الدستوري، ولكن عندما استضافت نساء أعضاء في البرلمان «جلسات لتناول الشاي» في منازلهنّ، كانت الناخبات النساء أكثر ارتياحاً للحضور وإبداء آرائهنّ.

الأيديولوجية مجموعةٌ من الأفكار الطويلة المدى التي تزوّد حزباً سياسياً بمجموعة من السياسات القصيرة المدى، المرتكزة على القيم، التي يمكن أن تبصر النور في جولات المنافسة السياسية. في هذا الإطار، تقدّم ورقة العمل بعنوان

2. Jason Gluck, "Conflict and Constitutions: Ensuring Women's Rights" (panel, United States Institute of Peace, April 12, 2017)

«**إعادة ربط السياسات بالأيديولوجية**» مادّةً بصريةً بسيطة، لكن مفيدة، للعلاقات بين القيم والسياسات والأيديولوجية. كما تستعرض ورقة العمل «**أسئلة أساسية للأحزاب السياسية: الأيديولوجية في القرن الحادي والعشرين**» أسئلةً غرضها مساعدة الأحزاب على التفكير في كيفية ارتباط الأيديولوجية بقيم هذه الأحزاب وسياساتها. ذلك أنّ القيم من شأنها أن تجعل مواقف الأفراد مشروعةً؛ كما أنّها تعرّف بطموح الحزب وتحدّد استراتيجيته. من هنا، من الضروري إفساح المجال ضمن البنى الحزبية أمام الناشطين الذين يتبعون مناهج مبنيةً على القيم للمساعدة في بلورة النهج الحزبي لتطوير السياسات من أجل الترويج لبرامج مميزة وفريدة يتردّد صداها لدى أعضاء الحزب ومناصريه. وكما يثبت لوك أكال، منسّق الشبكة الليبرالية الأفريقية، في مقاله الذي تناول تجربته الشخصية أدناه، إنّ المشاورات الحزبية الواسعة بغرضٍ مساعدة قادة الأحزاب على فهم قيم الشعب، لا تسهم في ربط الأحزاب السياسية بالناخبين فحسب، بل تسهم أيضاً في التوصّل إلى حلولٍ واقعية بشكل سياسات تستجيب لمخاوف المواطنين.

الأيديولوجية في القرن الحادي والعشرين- أمثلة من القارّة الأفريقية

بقلم لوك أكال، منسّق الشبكة الليبرالية الأفريقية

في عصر انتشار الشعبوية وغيرها من أنصاف الآراء السياسية، يبدو أنّ التوجّهات الحالية تشير إلى ابتعادٍ واضح عن الجذور الأيديولوجية للأحزاب السياسية العادية أو التقليدية. ويبدو أنّه حتى الأحزاب التي لا تعتبر بهذه المواصفات الاعتيادية السائدة، تخسر بدورها مناصرين أساسيين بسبب ارتفاع هذه الموجة الشعبوية.

مع ذلك، يعدّ المنظور الأفريقي مختلفاً على نحوٍ يثير الاهتمام.

ففي هذه القارّة، تجد في أغلب الأحيان ارتباطاً بين الأيديولوجية والسياسات. فما زالت القرارات السياسية تتأثّر بالفلسفة نفسها. وبغضّ النظر عن التوجهات العالمية الأخرى، تعتبر القيم السياسية مهمّةً بالنسبة إلى العديد من المنظّمات الحزبية الأفريقية.

من الأمثلة على ذلك التطوّرات الأخيرة التي شهدتها غامبيا. فهذا البلد الصغير في غرب أفريقيا، بعدد سكّانه الذي بالكاد يتجاوز الـ٢,١ مليون نسمة، قد نجح أخيراً في تخطّي متلازمة «الرجل القويّ» التي تعاني منها دولٌ كثيرة في القارّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ مكافحة هذا الوباء المخيف وهزيمته لم تتحقّقا بفضل هيمنة غربية مزعومة خاضت هذه المعركة باسم الأفارقة، بل إنّ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي التي عملت بثبات من أجل تحرير أبناء غامبيا.

أطلق هذه المبادرة ماكي سال، رئيس السنغال، وهي إحدى أبرز الدول الأعضاء الإقليمية في هذه الكتلة. فقد التزم حزبه- الذي يعتنق الأيديولوجية الليبرالية- بموقفه حيال التعاون الإقليمي وتحقيق قدرٍ أكبر من الدمج. نتيجةً لذلك، مارست كلّ من السنغال وساحل العاج، ونيجيريا، وغيرها ضغوطاتٍ على غامبياً كي تضمن صون نتائج الانتخابات الديمقراطية.

في جنوب أفريقيا، أطلق التحالف الديمقراطي سلسلةً من المشاورات على نطاق المنظّمة، بعد الانتخابات الوطنية في البلاد عام ٢٠١٤. فقدّم أفراد فريق العمل، والنوّاب، والبنى الحزبية كلّها آراءهم بطريقة منسّقة، مما ساعد في وضع استراتيجية صانعي القرار للانتخابات المحلية التي كانت مرتقبةً في العام ٢٠١٦. ولعلّ هذه المشاورات الواسعة كانت أحد العوامل التي سمحت لماكينة الحزب بتحقيق فوز غير مسبوق وبسط سيطرة الحزب على أهمّ البلديات، مثل جوهانسبورغ، وبريتوريا، وخليج نيلسون مانديلا.

تسهم القيم في سدّ الفجوة ما بين القضايا التي تؤثّر على الحياة اليومية من جهة، والسياسات الحزبية من جهة أخرى، وهي تعتبر نقطة تواصل مهمّة مع الناخبين المستهدفين.

نقاط تستدعي مزيداً من التفكير:

- هل تستعيد القيم والأيديولوجيات أهميّتها في أوقات الأزمات فقط؟
- صحيحٌ أنّ الأزمات قد تكون بمثابة جرس إنذارٍ ينبّه الأحزاب في الأوقات العصيبة، لكن يجب أن يستفيد الحزب من بناه الداخلية لإجراء تقييم منتظم. ويجدر بالمسؤولين عن الشقين التنظيمي والسياسي ضمن الحزب إجراء المراجعات وتقديم الملاحظات المفيدة لقيادة الحزب.
- فكّر في السياسات التي يعتمدها حزبك حالياً. من أين نشأت، وما العمليات التي ساعدت في تحديدها؟
- إلى أيّ مدى تعتبر آليات التواصل الخاصة بحزبك وثيقة الصلة بالحوار الوطني والإقليمي الدائر حالياً؟ هل هي متكاملة كما ينبغي مع برنامج الحزب؟
- هل تعتبر ماكينة الحزب، المهنية والسياسية، متحّدةً ضمن مجموعةٍ من القيم المتجذّرة في الأيديولوجية؟
- قد تبقى القيم محافظةً على مكانتها الأساسية، ويمكن إيصالها بطريقة تدخل إلى قلوب الناخبين وعقولهم. أما الأيديولوجية، فلا تعتبر «جذّابة» وقد يصعب إقناع الناخبين بها في عالم ما بعد الحداثة اليوم.

تجازف الأحزاب السياسية، التي تفشل في معالجة مخاوف المواطنين المستندة إلى القيم، بخسارة الدعم الذي تحظى به لحساب الحركات الشعبوية ذات الأيديولوجية القائمة على التجانس أو «التماثل». فتعتبر الأحزاب التي تحاول جذب أكبر قاعدة ممكنة من الناخبين وكأنها لا تتمتع بأيّ مبادئ، أو بالأحرى تخلّت عن قيمها الأصلية تحقيقاً للمنفعة الانتخابية. لكنّ نجاح الحركات الشعوبية أو الاحتجاجية يثبت أنّ الأشخاص لديهم منظور خاص أو يتمتعون، من الناحية الأيديولوجية، بقيم ومخاوف قابلة للتحديد. فيميّز الشعبويون أنفسهم، ويدّعون أنّ النخب السياسية التقليدية أصبحت منقطعةً عن الشعب ومغاليةً في السرية. لذلك، ينبغي للأحزاب العمل على إشراك المواطنين في عملية صنع السياسات وحلقات صنع القرار، لكي تنجح في تغيير هذا الرأي والتأكيد على أنّها ليست سرية أو نخبوية. فعندما لا يعود المواطنون العاديون جزءاً من عملية صنع السياسات، أو حلقة صنع القرار، قد يبدو السياسيون والأحزاب بنظرهم غامضين وغير ثابتين على مواقفهم. وكما يذكّرنا هانس فان بالن أدناه، يفترض لإعادة التواصل مع المواطنين الإصغاء إليهم- حتى في حالة الاختلاف معهم في الرأي.

كيف نكافح الشعبوية؟

بقلم هانس فان بالن، عضو حزب الشعب للحرية والديمقراطية في البرلمان الأوروبي، هولندا، ورئيس تحالف الليبراليين والديمقراطيين في أوروبا

كيف يمكن أن نكافح الشعبوية؟ أوّلاً، يجب أن تتواصل الأحزاب مجدّداً مع المواطنين من خلال معالجة مشاكلهم والاعتراف بها. فعوضاً عن تجاهل همومهم والاستخفاف بها، يجدر بالأحزاب أن تتقبّلها. ولتمييز نفسها عن الشعبويين الذين لا يفعلون شيئاً إلا إحداث «ضوضاء» واستثارة مشاعر الخوف، يجدر بالأحزاب أن تقدّم حلولاً مستندةً إلى الوقائع وأن تتحمّل مسؤوليتها.

فضلاً عن ذلك، من الضروري التفكير بتأنٍّ في كيفية تلقي الناخبين لرسائل الحزب. فإذا لم يتمكّن المواطنون من التعرّف إلى حزبك، فهذا يعني أنهم لن يصوّتوا لك. من هنا، يجب التواصل مع الفئات الجديدة، لا سيّما الشباب، ودمج أنواع الاتصالات التي يستخدمونها بشكل فعّال في وسائل الاتصال الحزبية (مثلاً، وسائل التواصل الاجتماعي، أو بثّ الإعلانات في أثناء عرض برنامج إذاعي شهير). بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحزب اعتماد النقاشات العامة المفتوحة، التي تتناول مسائل جذّابة ومتنوّعة، بدلاً من الاجتماعات السياسية التقليدية التي تعقد خلف الأبواب الموصدة، كما يمكن له التعاون مع القوى المشابهة له في طريقة تفكيرها (أي المجتمع المدني، قادة المجتمعات المحلية، المشاريع التجارية، أو الأحزاب الشقيقة من بلدان أخرى)[٣]. هذه هي الخطوات الأولى نحو إطلاق حملةٍ دائمة لتوسيع قاعدة الحزب الانتخابية وحشد الدعم.

٣. يجب أن تعترف الأحزاب بالعوائق الجنسانية المحتملة التي تحول دون تنفيذ هذا النوع من الأنشطة وطرق الاتصالات، وأن تعالجها، بما في ذلك: الوصول إلى التكنولوجيا، والقدرة على السفر لمسافات بعيدة، وتوفّر رعاية الأطفال؛ والعراقيل الفردية، مثل الوصمة الاجتماعية أو الثقافية المتعلّقة بالمشاركة في أنواع معيّنة من المنتديات.

لإلحاق الهزيمة بالشعبويين في الانتخابات، من الضروري تحقيق النتائج المتوخاة، وتقديم حلول مرئية وعملية للمشاكل الأكثر أهميةً بالنسبة إلى الناخبين. فكما قال بيدرو سانشيز، الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي الإسباني، في مؤتمر أحزاب القرن الحادي والعشرين، يجدر بالأحزاب ألا تركّز على الشعبوية بل على تقديم الحلول للأشخاص الذين يصوّتون للشعبويين. فعوضاً عن انتقاد القادة الشعبويين، يجدر بالأحزاب أن تقيّم بناها الداخلية كي تفوز، ثانيةً، بأصوات العديد من هؤلاء الناخبين.

بعض النصائح المفيدة للمضيّ قدماً

١. أخرج وتحدّث إلى الجمهور! لا تتّكل فقط على طلب النصيحة من أشخاص في حزبك؛ فهم يشاطرونك آراءك ومعتقداتك الأيديولوجية. عوضاً عن ذلك، جد أشخاصاً لا يوافقونك الرأي واسألهم عن السبب.

٢. إذا بات قادة الحزب يُعتبَرون أكثر فأكثر غير قادرين على تمثيل الجمهور الأوسع الذي تمثّله، ينبغي للحزب في هذه الحالة إحداث تغييرات هامة لتوسيع قاعدة الدعم، داخلياً وخارجياً.

٣. نظّم اجتماعات عامة مفتوحة مع المجتمعات المحلية، وركّز على القضايا التي تهمّ جمهورك المستهدف. استعن بمتطوّعين للقيام ببعض الأنشطة التمهيدية خلف الكواليس، مثل «استطلاعات الرأي في الشوارع» للتأكّد من القضايا الأساسية التي يريد الأشخاص مناقشتها قبل الاجتماعات. انسج شراكات مع المنظّمات غير الحكومية المحلية، ومع المدارس والجامعات لإضفاء المصداقية والتنوّع على هذه الاجتماعات.

٤. عيّن أشخاصاً ضمن الحزب ليكونوا بمثابة سفراء مدافعين عن قضايا تهمّ فئات معيّنة- كالنساء، والشباب، وسكّان الأرياف، والمثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الميول الجنسية والمتحوّلين جنسياً وحاملي صفات الجنسين، والأقليات الدينية، وما إليها. فليكن هؤلاء الأشخاص الوجه الإعلاني لحزبك في المناسبات المحلية، والتدريبات، وعند الطواف من دارٍ إلى دار.

٥. وفّر مساحةً مؤاتية لنجاح النساء والأقليات. تأكّد من أنّ مدوّنة قواعد السلوك في حزبك تشمل الحماية من التمييز ضدّ الأقليات.

لكسب ثقة المواطنين، ينبغي الاعتراف بهمومهم الحقيقية وتحمّل مسؤولية حلّ المشاكل بطريقة واقعية. يغالي الناخبون في توقّعاتهم لما هو قابل للتحقيق، لكنهم يصابون بالإحباط جرّاء كلّ تلك الوعود الكاذبة التي تقطعها الأحزاب السياسية والتي لا تتحقّق مطلقاً. في العديد من البلدان، تعمل الحركات أو الأحزاب السياسية الناشئة التي تقدّم وجوهاً «جديدة»، لا تجربة سياسية سابقة لها، على استغلال استياء المواطنين من الأحزاب التقليدية. في هذا الإطار، لاحظ مراقبو الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ في الأرجنتين أنّ إلحاق ماوريتسيو ماكري الهزيمة بالمرشّحة البيرونية

الشعبوية مردّه، جزئياً، إلى دعم الناشطين والمحترفين الشباب الذين لم يكونوا قد شاركوا في العمل السياسي قبل العام ٢٠١٥. في سنة ٢٠١٤، انتُخب حزبٌ سلوفيني مؤلّف من أشخاص غير عاملين في المجال السياسي، يحمل اسم سترانكا ميرا سيراجا، لتشكيل الحكومة بعد مرور ستة أسابيع على تأسيسه فقط. صحيحٌ أنّ نهضة هذا الحزب البارزة تعتبر حالةً استثنائيةً، إلا أنّها تثبت أنّه عندما يشعر الناخبون بالإحباط نتيجة الوضع القائم، فسيلجأون إلى الحلول البديلة حتماً.

عندما تحاول الأحزاب جذب الناخبين، تقوم عادةً بالتخفيف من حدّة سياساتها وتمويه علاماتها الأيديولوجية الفارقة. عندئذٍ، تبدو جميع الأحزاب متشابهةً سواء أكانت في صفوف المعارضة أم الحكم. وإذ تتشابه الأحزاب في ما بينها، تعجز عن جذب الناخبين الباحثين عن حلّ بديل أو عن لاعبين سياسيين من ذوي المبادئ. صحيحٌ أنّ التسويات والحلول الوسطى تعتبر قيماً مهمّةً في أيّ نظام ديمقراطي، لكن إذا لم تمثّل أعمال الأحزاب تطلّعات المواطنين الحقيقية، فستفقد ثقة المواطنين بها، وسيبحث الناخبون عن أحزاب أخرى تصغي إليهم وتعكس أولوياتهم.

فضلاً عن ذلك، أدّى هذا «التحوّل المزعوم نحو الوسط»، إلى حذف القضايا الاجتماعية والسياسات المتعلّقة بالمساواة من البرامج السياسية. ويعزى السبب في ذلك بشكلٍ أساسي إلى أنّ الفئات الديموغرافية المرجّح أن تتأثّر بهذه السياسات أكثر من غيرها، لم تلق تمثيلاً لها في النقاش. وبالتالي، تمّ التغاضي عن مسائل مثل صحة الأمّهات، والحماية من العنف الأسري، والتأمين ضدّ البطالة، وتوفير فرص عمل للشباب، والكوتا النسائية، والوصول إلى التعليم، وصون الحقوق السياسية والثقافية للأقليات، وغيرها، من دون تفكيرٍ يُذكر في عواقب هذا الأمر على المدى الطويل. وقد أدّى ذلك إلى انعدام للمساواة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية أخذت تتسع رقعته مع الوقت، ما اعتُبر من العوامل الرئيسية المحفِّزة على التطرّف السياسي والشعبوية المتنامية.

التمثيل السياسي الحديث

MODERN POLITICAL REPRESENTATION

توصف العلاقة بين المواطنين والأحزاب السياسية في مختلف أنحاء العالم بغير المريحة. فقد يعترف معظم الأشخاص أنّ الأحزاب مهمّة بالنسبة إلى الديمقراطية، ولكن لا تتوافر لديهم معلومات تذكر عن أهداف هذه الأحزاب أو قيمها. من هنا، غالباً ما يعجز الناخبون عن التمييز بين الكثير من الأحزاب السياسية التي لا تنجح في تقديم برامج تميّزها عن غيرها. وعندما تعمد الأحزاب إلى التواصل مع الناخبين، وهو ما يحدث عادةً في وقت الانتخابات، فإنها غالباً ما تطلق وعوداً طنّانةً، لا يعيرها الناخبون اهتماماً لكونها غير واقعية. في العديد من البلدان، يخلّف هذا الانفصال بين الأحزاب والمواطنين تبعات خطيرة على مدى قدرة الديمقراطية نفسها على الاستمرار. وقد أثبتت الأبحاث أنّه، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلدان العرضة للنزاعات، تزداد قلّة الثقة بالمؤسسات الديمقراطية بشكلٍ عام، وبالأحزاب السياسية بشكلٍ خاص. من هنا، لا يسهم إشراك المواطنين بطريقةٍ هادفةٍ في تدعيم الأحزاب السياسية كمنظّمات فحسب، بل في توطيد العملية الديمقراطية ككلّ.

لطالما أثبت الأشخاص أنهم مهتمّون بالقضايا، والعمل الناشط، والسياسات، والحياة الديمقراطية. لكنّ بعض الأحزاب لم ينجح في أن يروق للعامة كمحرّك لكلّ هذه الأمور. في الواقع، يعتمد العديد من الأحزاب ثقافات داخلية تثني الناشطين الجدد عن الانتساب إليه– كالنساء، والشابات، والشبان، وغيرهم من المجموعات المهمّشة. فالثقافات التي تطبّقها هذه الأحزاب تهدف إلى حماية جذورها التاريخية، بما في ذلك منهجياتها التقليدية، ومصالحها القبلية، وشبكاتها الشخصية التي تعكس في غالب الأحيان المعايير الذكورية وترفض الأفكار والابتكارات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ إضفاء طابع مهنيّ على العمل السياسي الناشط، في ظلّ وجود شركات توفّر النصائح الاستراتيجية، بينما تتجاهل أو تحول دون قدرة المناصرين المتحمّسين على المشاركة بطريقةٍ هادفة. يمكن لذلك كلّه أن يحدّ من مشاركة المرأة من خلال ترسيخ شبكة يصعب اختراقها تقوم على محاباة الرجال لبعضهم البعض في العمل. على سبيل المثال، تشارك المرأة بشكلٍ أكبر عادةً في النشاطات على مستوى القواعد الشعبية، كالعمل التطوّعي، وعليه يمكن أن تشكّل الأدوار الاستراتيجية التنظيمية على المستوى المتوسط مدخلاً لها للانتقال من العضوية الناشطة إلى القيادة. وبالتالي، فإنّ تكليف عناصر خارجية بهذه المهام من شأنه أن يقضي على الفرص المحدودة أصلاً للنهوض بدور المرأة ضمن الحزب.

يجب معالجة مسألة انعدام الثقة بالسياسيين من خلال تطبيق معايير أكثر صرامةً من الشفافية والمساءلة. في هذا الإطار، تظهر التجربة الشخصية من إسبانيا، في الصفحة التالية، كيف فهم أحد قادة الأحزاب السياسية أنّه يجب تغيير ثقافة الحزب الداخلية القديمة من أجل إعادة التواصل مع المواطنين، واستعادة ثقة المناصرين.

إذا لم تعكس الأحزاب السياسية اهتمامات الجماهير الانتخابية التي تزعم أنها تمثّلها، أو الناخبين الذين ترغب في جذبهم، فستفقد مصداقية التكلّم والعمل باسمهم. في الواقع، ما زال عددٌ كبيرٌ من الأحزاب السياسية من حول العالم

يُعتبر أنديةً للنخبة، ولا يعكس تنوّع جماعاته المحلية. ولا يخفى على أحد أنّ المجتمعات أصبحت أكثر تنوّعاً، وأنّ التكنولوجيا قد غيّرت الوسائل التي يعتمدها الأشخاص للتواصل، والتماثل، والمشاركة. من هنا، يدفع تنوّع المجتمعات المحلّية بالأحزاب السياسية إلى تطوير سياساتها الخارجية والداخلية بطريقةٍ تعكس مخاوف الأقلّيات والمجموعات المهمّشة.

لا تشكّل النساء أقليةً، بل في الواقع يمثّلن في العديد من البلدان أكثرية الناخبين. مع ذلك، تعتبر النساء مهمّشات في معظم المؤسّسات السياسية من حول العالم. لذا، لا بدّ من تعزيز صوت المرأة وقدرتها على العمل في القرن الحادي والعشرين. فهذا هو حقّها، زد على أنّ التنوّع الإضافي الناتج عن إدخال المرأة إلى معترك السياسة يسهم في بناء أحزاب سياسية أقوى وأكثر نجاحاً. في هذا الإطار، تتعدّد طرق تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، ومنها الأنظمة الانتخابية المؤاتية للمرأة، واعتماد الكوتا النسائية، ولوائح المرشّحين المكوّنة من النساء فقط، والتمويل الحكومي الذي يشترط تسمية عددٍ أدنى من المرشّحات النساء لمقاعد قابلة للفوز، واعتماد التدابير المناسبة لضمان عدم التسامح مع التحرّش والتمييز، وغيرها كثير.

مقتطفات من كلمة د. بيدرو سانشيز، زعيم حزب العمال الاشتراكي الإسباني، في مؤتمر القرن الحادي والعشرين

كيف يمكن معالجة سياسة انعدام الثقة التي نلاحظها اليوم؟ الإجابة بسيطة بالمبدأ ولكنّها لا تخلو من التعقيد، لا سيما بالنسبة إلى الأحزاب الراسخة. كن مثالاً يُحتذى به وغيّر الأحزاب لإنعاش الديمقراطية. اِعمل ضمن إطار النظام.

يعود تراجع الاتحاد الأوروبي إلى عجز المؤسسات عن التعامل بشكلٍ مناسب مع أزمات البطالة واللاجئين وغيرها. فضلاً عن ذلك، تعتبر الأنظمة الديمقراطية في دول الاتحاد الأوروبي غير مثالية. ما يجب أن نقوم به في أوروبا إذاً هو تعزيز الديمقراطية التمثيلية في الدول الأعضاء. ولتحقيق ذلك، يجب أن تشكّل الأحزاب مثالاً يُحتذى به. في الواقع، لا يشعر معظم المواطنين أنّ الأحزاب أو البرلمانات تمثّلهم، لا بل يشعرون أنّ الأحزاب السياسية والسياسيين عموماً لا يعملون إلا لمصلحتهم الخاصة. فضلاً عن ذلك، يعتبر معظم الأشخاص أنّ الحصانة تجسّد المشكلة الكبرى. وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة في عدد الممثلين الشعبويين، والمحسوبين على اليسار المتطرّف، واليمين المتطرّف في الاتحاد الأوروبي بعد الانتخابات الأخيرة.

في إسبانيا، بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، عقدت حركة الساخطين (*Indignados*) لقاءً عاماً في وسط مدريد، طالبت فيه بـ«ديمقراطية حقيقية». اشتكى المحتجّون من عدم وجود تغيير أو ديمقراطية حقيقية، معتبرين أنّ «الأحزاب الاشتراكية» لا تتصرّف كاشتراكية عندما تكون في الحكم. فكانت هذه الحركة، بطريقةٍ أو

بأخرى، وسيلةً بنّاءة للتعبير عن الاستياء. من أبرز مواطن فشل حزب العمّال الاشتراكي الإسباني عدم قدرتنا على ملاحظة تأثير هذه الاحتجاجات. أدّت حركة ١٥ أيار/مايو إلى نشوء حزبين جديدين: «بوديموس» و«سيودادانوس». وفي خلال سنتين فقط، تغيّر النظام السياسي في إسبانيا من نظام ثنائيّ الحزب إلى نظام بأربعة أحزاب. في نهاية الأمر، تغيّر النقاش السياسي بدوره من مجرّد التحدّث عنً قضايا اليسار/اليمين إلًى إطار عمل جديد هو السياسة الجديدة مقابل السياسة القديمة.

ماذا عن حزب العمّال الاشتراكي؟ إذا كانت الديمقراطية تقوم على التداول وصنع القرارات، فالمسألة الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار هي تكريس درجة أكبر من الديمقراطية التشاركية وتعزيز نسبة التمثيل ضمن الحزب. من هنا، للوقاية من إضفاء الطابع الشخصي على العمل السياسي ولتجنّب توارث الحكم، قمنا بتقصير ولايات المسؤولين الحزبيين (ليس لمرشّحي رئاسة الوزراء أو رؤساء البلديات الكبرى فقط. فأصبح الأمر يقتصر على ثلاث ولايات على مستوى الحزب بأكمله)، وأجرينا انتخابات أولية إلكترونية عند كلّ مستوى، حتى على مستوى المسؤولين الحزبيين. يتمتع حزبي بتاريخ يعود إلى ١٤٠ سنة، وقد كنت أول أمين عام منتخب في نظام الانتخابات الأولية. ومع أنّ هذا النظام تشوبه العيوبً، إلاّ أنّه من أفضل الطرق لمنع إضفاء الطابع المهني على العمل السياسي.

ولكي نضع النظريات التي نطلقها موضع تطبيق، أصبح حزب العمّال الاشتراكي أوّل حزب سياسي في البلاد ينسج علاقة مع مكتب منظّمة الشفافية الدولية في إسبانيا. وبموجب هذه العلاقة، وافق الحزب على إصدار وثائق مالية ووثائق داخلية أخرى- من خلال منظّمة الشفافية الدولية- لتكون بمتناول الجمهور. في خلال سنة واحدة، انتقل الحزب من علامة ٣ على مقياس المنظّمة الخاصّ بالشفافية إلى ١٠. وبعد مدّةٍ قصيرة، وقّعت أحزاب إسبانية أخرى مذكّرات تفاهم مع المنظّمة نفسها.

حاولنا أيضاً أن نضمن المساواة بين الجنسين. ففرضنا الأخذ بنظام مرشّحة مقابل كلّ مرشّح عند تشكيل القوائم الانتخابية. لكنّ هذا التكتيك لم يُكلّل بالنجاح المطلوب. من هنا، لمكافحة أزمة التمثيل، حاولنا أن يكون كلٌّ من القادة الرجال والنساء ممثّلين سعياً لتوفير وجوهٍ جديدة، ولمكافحة النظام الأبوي السلطوي أيضاً.

ولنكون أكثر جهوزيةً للمساءلة على المستوى الحزبي، قمتُ، كقائد، بالتزام شخصي أدّى إلى استقالتي من منصبي، حيث أنني كنت قد وعدت بالتنحّي إذا لم أنجح. على مرّ السنواتً، سعيت أيضاً إلى تنظيم نقاشاتٍ مفتوحة مع أعضاء الحزب وتلقي الأسئلة من الأعضاء في «جمعيات مفتوحة» شهرية، تمكّنت خلالها من التحدّث عمّا أراده الأعضاء.

يجبِ أن نغيّر الطريقة التي نتحدّث فيها عن الأيديولوجية، وأن «نجد القضايا التي تستحق النضال من أجلها.» مثلاً، تمثّلت نقطة قوّة حزب «بوديموس» بالمدافعة في وضعه برنامج لمكافحة الإدمان. يجب أن نكثر من الكلام عن الأهداف ونختصر الكلام عن الوسائل.

لا ريب في أنّ الشعبويين يجذبون قدراً كبيراً من الناخبين. يجب أن نتواصل مع هؤلاء الناخبين ونثبت لهم أننا نفهم مخاوفهم وسندافع عن قضاياهم. يجب أن نكفّ عن التركيز على الشعبوية نفسها، ونركّز عوضاً عن ذلك على توفير الحلول للأشخاص الذين صوّتوا للشعبويين. وبدلاً من انتقاد الشعبويين، يجب أن ننتقد أنفسنا ونستعيد العديد من هؤلاء الناخبين الذين يعتبرون تقدّميين سابقين.

من بين هذه المقاربات، شهدنا في الآونة الأخيرة اعتماد عدد من البلدان لسياسة المحفّزات المالية وفرض العقوبات بهدف تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. في هذا الإطار، يقدّم غاري كلوكا، مسؤول البرامج في برنامج الأحزاب السياسية والمشاركة والتمثيل، في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في ستوكهولم، أمثلةً عن كيفية تأثير التمويل الحكومي الذي تستفيد منه الأحزاب السياسية على جهودها في مجال حشد النساء وتشجيعهنّ على المشاركة كمرشّحاتٍ ومسؤولات منتخَبات.

دراسة حالة

أهمية المساواة بين الجنسين في الأحزاب السياسية

غاري كلوكا، مسؤول البرامج في برنامج الأحزاب السياسية والمشاركة والتمثيل، في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

في العام الماضي، شكّلت النساء حوالى ٢٣% من عدد النوّاب من حول العالم. ولا تبلغ هذه النسبة النصف طبعاً، لكنّ عدد النساء في المجالس النيابية يشهد زيادةً مطّردةً بفضل تأثير الكوتا النسائية وغيرها من التدابير الأخرى. في هذا الإطار، تحتلّ الأحزاب السياسية موقعاً أساسياً يمكّنها من زيادة عدد النوّاب النساء من حول العالم. ففي مطلق الأحوال، الأحزاب هي التي تختار الأفراد الذين تريد تسميتهم كمرشّحين للانتخابات.

ربط ٥٢ بلداً تقريباً تخصيص التمويل الحكومي للأحزاب السياسية بتمثيل النساء. ومع أنّ هذه المبادرات ما زالت حديثة العهد نسبياً، إلا أنّ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات تدرس هذه الظاهرة، التي تضمّنها في تقريرها لخريف العام ٢٠١٧.

فلننظر إلى بعض الأمثلة الإيجابية من حول العالم. تربط تشيلي عدة جوانب من التمويل الحكومي الذي تقدّمه بمدى القدرة على مشاركة النساء وتمثيلهنّ. فيجب أن تُنفَق ١٠% على الأقل من الإعانات الحكومية المقدّمة للأحزاب السياسية على تحسين مشاركة المرأة في السياسة. فضلاً عن ذلك، يتلقى الحزب، مقابل كلّ امرأة تُنتخب لعضوية البرلمان، تمويلاً إضافياً. فازدادت نسبة النساء في مجلس النواب التشيلي من ٥,٧% عام ١٩٩٧ إلى ١٥,٨% في انتخابات العام ٢٠١٣.

اتّخذت إيرلندا موقفاً قوياً من خلال ربطها التمويل الحكومي بنسبة المرشّحات النساء. فإذا كان للحزب أقلّ من ٣٠% من المرشّحين من كلا الجنسين، يفقد ٥٠% من التمويل الحكومي. وستزداد هذه العتبة إلى ٤٠% بدءاً من العام ٢٠٢٣ فصاعداً. نتيجةً لذلك، ارتفعت نسبة النساء في المجلس الأدنى من البرلمان من ١٢% عام ٧٩٩١ إلى ٢٢% عام ٢٠١٦.

أما في كينيا، فلا يحقّ للأحزاب السياسية الحصول على التمويل الحكومي إذا كان أكثر من ثلثي قادة الحزب الداخليين من النوع الجنسي نفسه، مع أنّ هذا الإجراء غير مطبّق في الوقت الحالي. وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النساء في الجمعية الوطنية من ٣% عام ١٩٩٧ إلى حوالى ٢٠% في العام الماضي. وفي كولومبيا، تُخصّص نسبة ٥% من التمويل الحكومي للأحزاب استناداً إلى عدد النساء المنتخبات، ١٥% من التمويل العام السنوي لتعزيز إشراك النساء. وقد ارتفعت نسبة النساء في مجلس النواب من ٨,٤% عام ٢٠٠٦ إلى حوالى ٢٠% في العام الماضي.

في هذه الأمثلة كافة، من الصعب تحديد رابط مباشر بين توفير التمويل الحكومي وزيادة مشاركة المرأة. وسيتمّ التمعّن في هذا الرابط بالتفصيل في البحث الذي ستجريه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

قد تسأل الأحزاب السياسية عن فائدة فرض قيود على نفقاتها. في الواقع، قامت عدّة أحزاب سياسية من حول العالم بفرض قواعد ذاتية تهدف إلى تعزيز مستوى تمثيل المرأة كمرشّحة. ومن خلال تقديم حوافز عبر التمويل الحكومي، تُعطى الأحزاب السياسية حوافز لتسمية المزيد من المرشّحات. فحتى وإن لم نأخذ في الاعتبار السبب الأساسي لتحقيق المساواة، أي تكريس التكافؤ بين الجنسين في المؤسسات التمثيلية، عندما يعتمد الحزب المساواة في تمثيله للمجتمع بشكلٍ أوسع، يمكن أن يؤدي ذلك إلى نيله المزيد من الأصوات في صناديق الاقتراع؛ أو كما أجاب جاستن ترودو، رئيس الوزراء الكندي، عندما سئل قبل عامين عن سبب مراعاته للتوازن بين الجنسين في حكومته،: «لأننا في العام ٢٠١٥.»

لكنّ الحوافز المالية تقتصر على حالات قليلة فقط. فضلاً عن ذلك، لا تعتبر هذه الحوافز مغريةً إلى هذا الحدّ في محيطٍ يسيطر فيه التمويل الخاص على الانتخابات. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من قادة الحكومات- لا سيّما في أوروبا وكندا- كانوا الروّاد في تعزيز التكافؤ بين الجنسين في السياسة. ففي العام ٢٠٠٨، دخل رئيس الوزراء خوسيه زاباتيرو التاريخ عندما كشف عن حكومة إسبانية جديدة يزيد فيها عدد النساء عن الرجال. وكما يورد غاري كلوكا، فهم رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، أنّه يجب تمثيل نصف عدد السكّان كنصف عدد الوزراء في الحكومة، في العام ٢٠١٥.

لعلّ الطريقة الوحيدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في السياسة والحوكمة هي أن تأخذ الأحزاب السياسية هذا الجانب الإصلاحي على محمل الجدّ، فتعزّز من مكانة المرأة بشكلٍ ناشط بصفتها صانعة قرار قادرة على التأثير، ضمن مختلف مستويات تنظيماتها.

في العام ٢٠١٧، خصّصت ٢٣ دولةً مقاعد للنساء في هيئاتها التشريعية، فيما فرضت ٥٤ دولةً كوتا نسائية على المرشّحين أو اللوائح الانتخابية. ولكن، لم يتمّ تطبيق كلّ هذه القواعد. فضلاً عن ذلك، يعتبر قادة أحزاب كثيرون أنّ هذه الكوتا هي بمثابة سقف، لا العتبة التي يُقصد بها أن تكونها. كما يشتكي زعماء الأحزاب، الذين لا ينجحون في استقطاب النساء وتعزيزهنّ بشكلٍ منتظم، من أنّ المرأة «لا تريد العمل في السياسة»، أو «أنهم لا يستطيعون إيجاد نساء مستعدّات للترشّح». لكنّ هذا الرأي لا يعترف بالانحيازات المتأصّلة ضدّ مشاركة المرأة في السياسة، ومنها الكثير مما هو راسخٌ في طرق ممارسة الأحزاب السياسية لعملها ومشاركتها في المنافسة السياسية.

في نهاية الأمر، يبقى قادة الأحزاب السياسية حرّاساً قيّمين على الوضع القائم، ويتحمّلون مسؤولية إجراء التغييرات اللازمة لضمان المساواة الحقيقية.

توصية من أهل الاختصاص

الأحزاب السياسية: الحارس القيّم على الوضع القائم[٤]

مقتطفات من «**الأحزاب السياسية: الحارس القيّم على الوضع القائم**» ، بقلم ساندرا بيبيرا، مديرة برامج النوع الاجتماعي، والمرأة والديمقراطية في المعهد الديمقراطي الوطني

تأسّس القسم الأكبر من الأحزاب السياسية كمؤسّسات ذات عضوية ذكورية، كما إنّ عملها الداخلي يعكس ثبات أدوار الجنسين في مجتمعاتها المضيفة. على المستوى العالمي، تشكّل النساء حوالى ٤٠-٥٠% من أعضاء الأحزاب، لكنّ ١٠% منهنّ فقط يشغلنَ مناصب قيادية. وضمن الأحزاب، غالباً ما تفتقر النساء إلى القدرة على الوصول إلى شبكات التأثير و/أو الموارد في المستوى نفسه مقارنةً بنظرائهنّ الذكور. ومع أنّ الكوتا يمكن أن تزيد من مشاركة المرأة، إلا أنّ هذه الأنظمة تبقى طوعيةً أو غير منفّذة بشكلٍ واسع. فضلاً عن ذلك، لاحظت نساءٌ عديدات أنّ التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية والثقافة السائدة فيها لا يرحّبان بمشاركتهنّ، كما يتسمان بالتمييز وانعدام الأمان. في أغلب الأحيان، إنّ بعض المسلكيات المتعارف عليها، إنما الفاسدة، ضمن الأحزاب- مثل تقديم سلع ماديّة مقابل الحصول على مناصب ذات نفوذ- تتخذ شكلاً آخر أو تزداد عند التعامل مع

٤. هذا المقطع مقتطف من تدوينة إلكترونية بقلم ساندرا بيبيرا، مديرة برامج النوع الاجتماعي والمرأة والديمقراطية في المعهد الديمقراطي الوطني، بعنوان: «الأحزاب السياسية: الحارس القيّم على الوضع القائم». وهو متوفّر على مدوّنة أحزاب القرن الحادي والعشرين.

النساء. فمن الممكن أن يُطلب من المرأة تقديم خدمات جنسية عوضاً عن مبالغ مالية من أجل التقدّم في مركزها، مما يمسي شكلاً من أشكال العنف الذي يضعف من قدرتها على المشاركة بشكلٍ متساوٍ مع الرجل، لا بل يمكن أن يمنعها من ذلك.[٥]

لكي تنتقل الأحزاب من كونها حارسةً للوضع القائم إلى محفّزة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يجب أن تقوم بما يلي:

- منح الأولوية للمساواة بين الجنسين بشكلٍ صريح؛
- توفير الدعم الناشط لقيادة المرأة في مختلف مجالات الحزب؛
- عدم التسامح إطلاقاً مع التحرّش الجنسي في مكاتب الحزب؛
- تقدير البعد الجنساني للمعارضة وردود الفعل التي يواجهها الناشطون؛
- اعتماد أفضل الممارسات الشاملة للجنسين في مكان العمل، المتبعة في القرن الحادي والعشرين.[٦]

سيكون من المفيد أن توفّر منظّمات مساعدة الأحزاب مجموعةً كاملةً من المساعدات التقنية وبرامج دعم النظراء التي تعالج إرث القرون السابقة، مثل المحسوبيات والتحيّز الجنساني والحصانة، بينما تعزّز القواعد والمعايير الجديدة للمستقبل استناداً إلى مستوى الدمج، والأهلية، والوصول المتساوي إلى الموارد والشبكات. ومن الضروري أن يُفهم بالتفصيل عمق بنى السلطة القائمة على نوع الجنس ضمن الأحزاب والمجتمعات حيث نعمل، ومن المهم، بشكلٍ أكثر منهجية، معالجة التحيّز الذي نمارسه جميعاً، من دون وعيٍ أحياناً.

إنّ عدداً كبيراً من الأحزاب لا يبدي استعداداً لتجاوز ما هو مفروض قانوناً في مجال تعزيز مشاركة المرأة، كما أنّ القليل منها فقط يطبّق قواعد حزبية داخلية لضمان تمثيل النساء في مناصب حزبية هادفة. فيجسّد المرشّحون والنوّاب المنتخَبون أنفسهم عادةً التعبير العلنيّ الأوضح لمدى التزام الحزب بالتكافؤ بين الجنسين. لكن لعلّ الالتزام الأكبر يبقى ضمان المساواة على صعيد الهيكلية الداخلية، أيّ حيث يتمّ اتّخاذ القرارات وتوزيع الموارد. فقواعد الحزب الداخلية، التي تكون معروفةً من قبل الجميع، تجعل الأحزاب السياسية أكثر شفافيةً وأقرب إلى الناخبين. صحيحٌ أنّ

٥. للمزيد من المعلومات عن هذا الأمر، يرجى مراجعة مبادرة المعهد الديمقراطي الوطني بعنوان ليس هذا بالثمن #NotTheCost

٦. مثلاً، منهجية التقييم العالمي الرائدة وشهادة المساواة بين الجنسين (EDGE). تسعى المنظّمات خارج نطاق القطاع الخاص إلى الحصول على هذه الشهادة أكثر فأكثر.

القواعد لا تُتّبع دائماً، لكن من المستحيل محاسبة الأحزاب على عدم تطبيق قواعد غير موجودة في المقام الأول. في ما يلي بعض النصائح العملية البسيطة من إعداد شانون أوكونيل، المستشارة العليا لبرامج النوع الاجتماعي والسياسة، بشأن كيفية معالجة التحدّيات الحزبية الداخلية التي تحول دون مشاركة المرأة.

مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية

من إعداد شانون أوكونيل، المستشارة العليا لبرامج النوع الاجتماعي والسياسة

تدعو الحاجة بإلحاح إلى بذل جهود مدروسة جداً لتعزيز مشاركة المرأة الكاملة في الأحزاب السياسية. فما الذي يمكنك فعله مع حزبك لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل الحزب؟ في ما يلي لائحة ببعض النصائح حول كيفية مقاربة هذا الموضوع.

- أوّلاً، قرّر ما هي التغييرات البنيوية التي تريد تطبيقها. فمن الأرجح أنّ البنى التي تعمل بموجبها حالياً تتضمّن بعض العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة، فضلاً عن بعض أشكال التحيّز الجنساني، وإن كانت غير مقصودة. توضيحاً لهذه الفكرة، إذا أردت أن تصبح مرشّحاً في حزبك، فكم سيكلّفك هذا الأمر فعلاً؟ كن واقعياً. وكم من امرأة في مجتمعك تملك هذا المبلغ اليوم، وليس لديها ما تنفقه عليه أفضل من قيادة حملة انتخابية؟

- حدّد، على وجه الدقة، ما الذي ستفعله، كمنظّمة، لإشراك النساء بحيث يشعرن أنهن موضع ترحيب، ولمساعدتهنّ على الاستعداد لاستنزاف الموارد، ولمواجهة تقلّبات السياسة واضطراباتها. الاحتمالات وافرة. يتّبع حزب العمّال الأسترالي مثلاً سياسة تكافؤ، يتمّ بموجبها تمثيل كلّ نوع جنسي بما لا يقلّ عن ٤٠% في الانتخابات. ويتّبع حزب العمل الوطني في المكسيك برنامجاً قوياً لحشد المرشّحات وتدريبهنّ. أما حزب العمال في المملكة المتّحدة، فقد أحرز مكاسب ملحوظة من خلال إعداد لوائح للمرشّحات النساء فقط. ومن الاحتمالات الأخرى أيضاً تخصيص مقاعد للنساء في الهيئات التنفيذية للحزب، ومجموعات السياسات التي تركّز على المسائل التي تؤثّر على المرأة، وآليات التمويل الخاصة للمرشّحات النساء، وحتى تسديد كلفة رعاية الأطفال للمرشّحات والعاملات في الحزب. إذاً الأمثلة الإيجابية عديدة. فكّر في ما من شأنه أن يحدث فرقاً حقيقياً في بيئتك الاجتماعية والسياسية.

- راجع عمليات صنع القرار الداخلي في حزبك، لا سيّما تلك التي تتعلّق باختيار المرشّحين أو كيفية إنفاق المال. كم من هذه العمليات تعتبر «غير رسمية»، بمعنى أنه لا وجود لنظام داخلي محدّد أو معايير واضحة لاتّخاذ القرارات، أو أنّ القرارات تُتّخذ خلف الأبواب المغلقة أو في اجتماعات لا تدوّن فيها أيّ محاضر

جلسات، أو لا يتبع فيها برنامج عمل محدّد و/أو لا تخضع لعملية مراقبة أو تقييم؟ كلّما كانت عمليات صنع القرار داخل حزبك على هذا النحو، قلّت نسبة تحقيقك للمساواة بين الجنسين (أو إمكانية إدارة حزب سياسي صحيّ وقويّ بالأصل).

» ينطبق الأمر نفسه على السياسة الداخلية القائمة على المواجهة أو حتى على العنف. ما هي نسبة العمليات الداخلية في الحزب التي تتّسم بالمواجهات الشديدة، وتقوم على جدالات من دون قواعد، وتشمل نسبةً عاليةً من العدائية والضغينة، لا بل تتضمّن حتى شتائم لفظية أو تخويفاً بدنياً؟ إذا كانت هذه الحالات تنطبق على حزبك، فمشاكلك لا تقتصر على انعدام المساواة بين الجنسين فقط، بل إنها تشكّل عوامل بارزة تسهم في إبقاء النساء خارج حلقة العمل السياسي. فكّر في كيفية إدارة العمل في حزبك، وحدّد ما إذا كانت هذه المسلكيّات تسهم في تعزيز العنف في البيئة الانتخابية. حوّل هذه المسلكيات إلى عمليات أكثر إنسانيةً وشموليةً، وقم بذلك سريعاً. فأنت لا تعود بالمنفعة على أيٍّ كان عندما تطبق هذا النوع من التنظيم على السياسة.

» إطرح السؤال التالي: ما الذي تقوله قيادة حزبنا، والأهمّ من ذلك ما الذي تفعله؟ من العناصر الأساسية لتطبيق وسائل التجديد هذه هي ضرورة أن تكون الأحزاب السياسية راغبةً في التغيير، وبالتالي يجب أن تصدر القيادة نفسها الدعوات إلى إجراء الاستثمارات اللازمة في الأنظمة والموارد، بغية تحقيق هذا التغيير. فإذا كان زعيم الحزب، أرجلاً كان أم امرأة، لا يدعو بشكلٍ حثيث إلى تطبيق آليات حقيقية للتغيير، ولا يبحث عنها أو يطبّقها، فإنّ هذا التغيير لن يحدث فعلاً. هناك مقولةٌ قديمة عن القيادة، مفادها: يفسد السمك بدءاً من الرأس. وهذا يعني أنه إذا مُنيت القيادة بالفشل، فستتبعها المنظّمة بأسرها. وبالتالي، إذا كان السمك يفسد بدءاً من الرأس، ثم ينتقل الفساد إلى بقية الجسم، فكذلك هي حاله إذا ما نما وازدهر أيضاً.

» ضع خطةً، أكتبها، أطلع عليها أشخاصاً آخرين واطلب رأيهم. تذكّر أنّك تقوم بتطبيق استراتيجية تطوير تنظيمي. وبالتالي، يتطلّب هذا النوع من التغيير المتعمّد خطةً واضحةً تلقى دعماً جيّداً، ويتمّ تسويقها بشكلٍ مناسب أيضاً. بطبيعة الحال، يجب أن تتوقّع تلقي ردود فعل سلبية على هذه الخطة. فالتغيير مخيف، ولا ريب في أنّ بعض أعضاء الحزب سيشعرون بالتهديد ويحاولون الوقوف في وجهك. توقّع هذا الأمر لكن حاول أن تتجنّبه من خلال التأكيد على أنّ عملية تطبيق الإصلاحات ستكون قائمةً على أكبر قدرٍ ممكنٍ من الشمولية والتشاور.

وتذكّر: ما تقوم بتطبيقه عندما تسعى إلى تكريس المساواة بين الجنسين هو جدول أعمال لتحقيق النموّ. وبعد نجاحك في هذه المهمّة، ستكون أقوى وأفضل حالاً. نادراً ما تكون هذه المحاولات مباشرةً أو سهلةً، لكنّها تستحقّ العناء دوماً. والآن، ابدأ بتشجيع النساء على العمل في السياسة وفي حزبك السياسي! حظاً سعيداً!

مع أنّ الأمور تتقدّم ببطء في أغلب الأحيان، لكنّ بعض الأحزاب تحرز تقدّماً في ضمان تمثيل المرأة في الهيئات الداخلية من خلال نصوص الأنظمة الأساسية المكتوبة. على سبيل المثال، تعتمد جميع الأحزاب السياسية الألمانية قواعد داخلية، وتضعها في التطبيق: فرئاسة حزب الخضر تكون بالتشارك بين رجل وامرأة، والحزب الديمقراطي الاجتماعي يطبّق كوتا بنسبة ٤٠% على مختلف المناصب الحزبية، والاتحاد الديمقراطي المسيحي يعيد إجراء الانتخابات الداخلية إذا لم يتمّ استيفاء كوتا نسائية بنسبة ٣٣%. وفي الولايات المتّحدة، نصّت قواعد اختيار ممثّلي الحزب الديمقراطي على ضرورة أن تكون وفود الحزب على مستوى الولايات ممثّلةً بعددٍ متساوٍ من الرجال والنساء للمشاركة في المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٦. فضلاً عن ذلك، تعتمد عدة أحزاب سياسية في أنظمة ديمقراطية جديدة وناشئة، لا سيّما في أميركا اللاتينية، قواعد للتمثيل الداخلي، لكن للأسف لا يتمّ تطبيق هذه القواعد في الحالات كافةً.

في بعض الأحيان، تكون أولى مجموعات النساء اللواتي يدخلنَ معترك السياسة الحزبية، عند تطبيق أنظمة تعزيز مشاركة المرأة، نساءً من النخبة أو قريبات من أسرة القادة الحزبيين الحاليين. من هنا، تماماً كما تدعو الحاجة إلى تعزيز جهود حشد النساء، يجب أيضاً بذل جهود واضحة لإشراك مجموعةٍ متنوّعة من النساء- وفي أغلب الأحيان، يمكن استخدام التكتيكات نفسها أو تكتيكات مشابهة لضمان هذا التنوّع.

كما تذكر شانون أوكونيل أعلاه، ليست القواعد الداخلية بكافية. فقد تكون الأحزاب السياسية في أغلب الأحيان بمثابة مساحات عامة «محمية»، تتيح لا بل تسمح بممارسة العنف ضدّ النساء في صفوفها. في هذا الإطار، تظهر نسبة متزايدة من البيانات والأدلة المتداولة في الروايات التي تشير إلى أنّ العنف ضدّ النساء الناشطات سياسياً يعتبر عائقاً أساسياً في وجه مشاركتهنّ الكاملة والمتساوية؛ كما أنّ الحصانة التي يتمتّع بها الجناة على نطاق واسع وقلّة الوعي بشأن أشكال هذا العنف تسهمان في تفاقم هذه المشكلة. فلا يقتصر هذا العنف على الأذى الجسدي، بل يشمل أيضاً العنف النفسي أو الاقتصادي أو الجنسي، فضلاً عن اللجوء إلى التهديد أو الإكراه. وهو يشمل أيضاً مجموعةً متنوّعةً من الأفعال التي تهدف إلى السيطرة على مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في الحقل السياسي، أو الحدّ منها أو منعها، ويمكن أن يحدث كذلك على المستوى الشخصي أو عبر الإنترنت. من هنا، يصبح من الضروري جداً أن تقرّ الأحزاب السياسية قانوناً أساسياً أو أن تراجع نظامها الداخلي الحالي، لكي تحمي الأعضاء والقائدات النساء من العنف، كما ينبغي أن تنشئ آليات لفضّ النزاعات الحزبية الداخلية بشكلٍ عام، وبالتحديد تلك المتعلّقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. فغالباً ما تكون المرأة في الحقل السياسي عرضةً لهجمات عدائية وعنيفة بسبب مشاركتها هذه. وقد ازداد الاعتراف بهذا العنف في السنوات الأخيرة، خاصةً في ظلّ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي ساهمت في زيادة الوعي في هذا المجال.[٧] في دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي عن النواب النساء عام ٢٠١٦، تبيّن أنّ معظم النواب النساء تعرّضنَ لشكلٍ من أشكال السلوك العدائي أو العنيف. فقد كشفت نصف النساء اللواتي شملتهنّ الدراسة تقريباً أنّهن قد تعرّضنَ لسوء المعاملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لا بل إنّ الكثير منهنّ بلّغن عن التعرّض لملاحظات

٧. راجع أيضاً:
It's Their World, As Long As They're Not Online. Young Women and Politics, Sandra Pepera, DemWorks, 2017

متحيّزة ضدّ المرأة من زملائهنّ الرجال، غالباً من حزبهنّ السياسي نفسه. من هنا، لا يمكن القول إنّ النساء غير مهتمّات بالعمل السياسي، لكنهنّ يواجهنَ مستويات مختلفة ومتفاوتة من العنف لدى دخولهنّ المعترك السياسي، مما يؤثّر على طرق مشاركتهنّ أو حتى يمنعهنّ من المشاركة تماماً. في هذا الإطار، قام المعهد الديمقراطي الوطني بتوليف استراتيجيات وفرص لتصنيف العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة كتصرّف غير مقبول، شأنه شأن أيّ شكل آخر من أشكال العنف، وذلك ضمن نداء العمل العالمي الخاص به الذي نُشر ضمن كتيّب: #**ليس هذا بالثمن: الحدّ من العنف ضدّ النساء في السياسة**.[٨]

أخيراً، يجب أن يبدي الناشطون الجادّون بشأن تعزيز تمثيل المرأة الهادف في الأحزاب السياسية، مزيداً من الحزم ويجدر بهم اعتماد استراتيجية واضحة من أجل تحقيق المساواة ضمن أحزابهم. ولعلّ الخطوة الأولى لفهم الثغرات التي تشوب قواعد الحزب، وعملياته، وممارساته تتمثل في إجراء «مراجعة على أساس النوع الاجتماعي» للأنظمة الأساسية للحزب، وقواعد بيانات العضوية، والسجلات الحزبية للقيادة وأعضاء مجلس الإدارة- بدءاً من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى الوطني- للتأكّد من مدى مراعاتها للمساواة بين الجنسين. وبغية التمكن من محاسبة الأحزاب على نسبة التمثيل المتدنية، يجب أن يكون الناشطون قادرين على إثبات هذا السلوك التمييزي. فالتمثيل المتساوي بين الجنسين لن يحدث مصادفةً، بل يجب أن ينادي به رجالٌ ونساءٌ قادرون على عرض الوقائع القائمة على الأدلة.[٩]

التنوّع ضمن الأحزاب السياسية: من أبرز سمات الديمقراطية أن يتمكن جميع المواطنين من التعبير عن آرائهم، وتوجيه القرارات التي تؤثّر على حياتهم. ويجب أن يشمل هذا الأمر شريحة السكّان التي تكون عادةً مقصيةً عن السلطة السياسية بسبب التحيّز الاجتماعي، والمواقف النمطية. ففي العديد من البلدان، يواجه الأشخاص الإقصاء بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية. ويمكن أن يتّخذ هذا الإقصاء أشكالاً مختلفة، سواء في الحياة العامة أو الخاصة، مانعاً أفراد مجتمع المثليات، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحوّلين جنسياً، وحاملي صفات الجنسين، في أغلب الأحيان، من التعبير عن رأيهم في المعترك السياسي. في هذا الإطار، يمكن أن تشمل العراقيل التي تحول دون مشاركة هذه المجموعة في السياسة قوانين تجرّم التنظيم السياسي أو السلوك المثلي بشكلٍ صريح، وعدم وجود الضمانات القانونية للحماية من التمييز التي تمنح في أغلب الأحيان للأقليات الأخرى، أو مجرّد التحيّز المجتمعي بحق هذه الشريحة، الذي يؤدي إلى التخويف القائم على العنف أو يمنعها من إحراز تقدّم في الحلقات الاقتصادية والسياسية.

بينما تحاول الأحزاب السياسية استقطاب الأعضاء، والمناصرين، والناخبين، لا ريب في أنّ اعتماد المقاربات الشمولية من شأنه أن يخدم مصلحتها الفضلى. فقد بدأت النساء والشباب يحصلون، أكثر فأكثر، على فرص للتعبير عن

٨. للمزيد عن هذه المبادرة، أنقر هنا.
٩. يقوم المعهد الديمقراطي الوطني حالياً بتحديث أداة تقييم الأحزاب السياسية الخاصة ببرنامج «فوزوا مع النساء». تركّز هذه الأداة على جمع المعلومات حول الوسائل التي تؤدي بها عمليات الحزب أو أنظمته أو ثقافته إلى تعزيز أو عرقلة المركز الشامل للمرأة ضمن صفوف الحزب. وستكون أداة التقييم المحدّثة متوفّرة في بداية العام ٢٠١٨.

آرائهم ضمن الحزب، ومع تبدّل المعايير، بدأ أيضاً إشراك مجتمع المثليات، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحوّلين جنسياً، وحاملي صفات الجنسين. في هذا الإطار، تستعرض ورقة العمل حول «**إعادة النظر في النهج التنظيمية وتحديد الشرائح السكّانية**» أسئلةً مفيدةً تساعد في فهم أوجه ارتباط الفئات المختلفة بالحزب. وهنا، يجب التأكّد من أنّ البنى والممارسات الداخلية مراعية للتنوع. على سبيل المثال، من المهمّ جداً مراعاة كيفية اجتماع المسؤولين التنفيذيين في الحزب، ومكان وزمان الاجتماع، خاصّةً وأنّ هذه العوامل تؤثّر على مدى قدرة الناشطين الطلاب، ومقدّمي الرعاية للأطفال والمسنّين، والعاطلين عن العمل، على المشاركة فيها. فضلاً عن ذلك، لا ريب في أنّ الاستفادة من التكنولوجيا يمكن أن توسّع من نطاق فرص المشاركة المتاحة، من خلال المنتديات الإلكترونية والتحديثات على مواقع التواصل الاجتماعي.[١٠] كما يمكن للأحزاب أن تقيّم الدعم الملموس الذي تقدّمه للفئات المختلفة إذا عرفت مَن، ضمن الحزب، يستفيد من التمويل الحزبي. في هذا الإطار، تقدّم ورقة العمل بعنوان «**أسئلة أساسية للأحزاب السياسية: الدمج والتمويل الحزبي**» دليلاً إلى الأسئلة التي يمكن طرحها. وكما تورد هاريت شون، رئيسة المكتب الدولي لحزب الديمقراطيين الليبراليين في المملكة المتحدة، أدناه، «لا يقتصر التنوّع على ضمان التمثيل المتساوي فحسب... بل المسألة مسألة مشاركة.»

أهمية التنوّع في الأحزاب السياسية: نظرة بريطانية

بقلم هاريت شون، رئيسة المكتب الدولي لحزب الديمقراطيين الليبراليين في المملكة المتحدة

في مرحلة الذروة التي عاشتها في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، كانت الأحزاب السياسية البريطانية عبارةً عن تحرّكات جماهيرية حقيقيّة تضمّ الملايين من الأعضاء. وكان الأعضاء يكنّون الولاء للحزب ويشاركون فيه، كما كان يمكن الاعتماد على الأصوات. ففي العام ١٩٥٣، كان حزب المحافظين البريطاني يضمّ ٢,٨ مليون عضو، ويُعدّ بذلك من أكبر التنظيمات في أوروبا. في الفترة نفسها، بلغ عدد أعضاء حزب العمّال حوالى المليون، وعدد أعضاء حزب الليبراليين أكثر من مئة ألف تقريباً. ومع أنّ عدد الأعضاء قد انخفض في السنوات الأخيرة، إلاّ أنّ الأحزاب ما زالت تمثّل الآلية السياسية الأكثر عملية. فليس أفضل منها وسيلة اليوم لحشد الناخبين أو استقطاب القادة الجدد. ما الذي يمكن للأحزاب أن تفعله إذاً لحثّ المواطنين على العودة إلى العمل السياسي الحزبي، على الأقلّ بصفة ناخبين؟

١٠. لكنّ الاتكال المفرط على التكنولوجيا للتواصل مع المجموعات الجديدة قد يؤدي إلى إهمال الفئات غير القادرة على الاتصال بهذه الوسائل بشكل منتظم. مثلاً، تعتبر النساء في البلدان النامية أقلّ قدرةً على الاتصال بشبكة الإنترنت بنسبة ٢٥%، وغالباً ما يستخدمنَ الإنترنت بشكل مختلف. ويجدر بالأحزاب أن تصنّف المستخدمين الذين تتفاعل معهم بحسب النوع الاجتماعي للتأكّد من بلوغها عدداً متساوياً من الرجال والنساء.

تقوم إحدى نقاط الانطلاق على التأكّد من أنّ الأحزاب تمثّل جميع الأشخاص الذين تدّعي أنها تتحدّث باسمهم. لكنّ الواقع هو أنّ الأحزاب السياسية الراسخة الحديثة ما زالت تخضع لسيطرة الرجال البيض بشكلٍ ملحوظ، ومما ينذر بالخطر أيضاً أنّ قلةً من «القادة المقبلين» قادرون على الارتقاء في المناصب الحزبية. بطبيعة الحال، يثير انعدام التنوّع هذا غضب الناخبين الشباب الأكثر اهتماماً بالنسب المتدنية لتمثيل النساء، والأقليات الإثنية والجنسية مقارنةً بالأجيال السابقة، والذين غالباً ما يتجاهلهم السياسيون.

بالنسبة إلى الديمقراطيين الليبراليين، لمعالجة غياب التنوّع، ينبغي أولاً مواجهة عيوبنا. فبالرغم من برنامجنا التقدّمي والدامج، لم نجذب نساءً وأقليات إثنية بنفس الفعالية مقارنةً بسوانا من الأحزاب. فدفعنا هذا الأمر إلى تطبيق برنامج عمل يعتمد نهجاً من القمة إلى القاعدة، ويعطي الأولوية للمجموعات غير الممثلة بشكل مناسب عند اختيار المرشّحين للمقاعد، وفي انتخابات اللجان الداخلية الأساسية. فكانت النتيجة أن أثّر هذا الأمر، رويداً رويداً، على هيكل الحزب. ولعلّ الانتخابات الفرعية الأخيرة لمقعد ريتشموند بارك، والتي شهدت على فوز مرشّحتنا سارة أولني بالمقعد النيابي، قد شكّلت علامةً فارقةً بالنسبة إلى الحزب، بانضمام امرأة موهوبة وواعدة إلى فريق عملنا بعد أكثر من ١٨ شهراً من العمل النيابي في فريق مكوّن بأكمله من الرجال. واليوم، نقوم، كمسألة مبدأ، باختيار نساء وأعضاء من الإثنيات المتدنية التمثيل كمرشّحين لشغل المقاعد التي من المتوقع أن نفوز بها بسهولة، في محاولةٍ للاستفادة من هذه النتيجة التي حقّقناها.

من الأمور المهمّة أيضاً نجاحنا في تنويع أعضاء البنى الداخلية لحزبنا، حيث أدّت انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الداخلية إلى تشكل لجان داخلية هي الأكثر تنوّعاً في تاريخ الحزب على الإطلاق. اليوم، يتمّ اتّخاذ القرارات الداخلية المهمّة على يد مجموعة تعتبر أكثر تنوّعاً بكثير من أيّ وقت مضى في تاريخنا. ومع تطبيق القواعد من القمة إلى القاعدة، لاحظنا، وبكلّ سرور، أنّه يكفي تطبيق معايير التنوّع على انتخابات لجنة واحدة فقط لإجراء هذا التبدّل الثقافي في الحزب، حيث تبيّن لاحقاً أنّ ٥٠% من الأشخاص المنتخَبين في لجنتنا العليا، أي المجلس الفدرالي، كانوا من النساء اللواتي ترشّحنَ بملء إرادتهنّ. ومع تحلّي رئيس الحزب والمقرّ الرئيسي بحسّ قيادي حيال هذه المسألة، لاحظنا أنّ الأعضاء الحزبيين، بمختلف مستوياتهم، قد بدأوا يدافعون عن هذه القضية ويتحرّكون لمنع أيّ تدخل من المقرّ الرئيسي للحزب.

لكنّ التنوّع لا يقتصر على ضمان التمثيل المتساوي فحسب. فالأشخاص الذين يحصلون على أقلّ نسبةٍ من التمثيل هم أيضاً من يلقى أقلّ نسبة من التشجيع على المشاركة. من هنا، التنوّع هو مسألة مشاركة أيضاً. لإشراك الأشخاص من مختلف الأديان، والإثنيات، والخلفيات في العمل السياسي، يجب أن تتخلى الأحزاب عن هذا المفهوم البالي الذي يعتبر أنّ الأشخاص هم الذين سيطرقون بابها، وأن تسعى عوضاً عن ذلك إلى البحث عنهم واستقطابهم. يعني هذا الأمر ضرورة تنظيم الحملات في المجتمعات المحلية، والتوجّه إلى المساجد، والكنائس، والكُنس، والمراكز المجتمعية للتحدّث مع الأشخاص، والإصغاء إليهم، من دون توقّع أرباح سياسية

فورية. في هذا الإطار، عيّن الديمقراطيون الليبراليون قادةً يناصرون عملية التنوّع على المستوى الإقليمي، من أجل الإشراف على جهود التواصل، وأنشأوا لجنةً معنيةً بالتنوّع لضمان اتباع نهج مشترك عند تطبيق هذا البرنامج. ومع أنّ هذا النشاط يُعدّ استثماراً بطيئاً يتطلّب وقتاً طويلاً وجهداً حثيثاً، إلا أنه يمثّل الطريقة الوحيدة التي تتيح للحزب السياسي تنويع قاعدة مناصريه على المدى الطويل.

لن تزول الأحزاب السياسية؛ فما زال يجدر بالمرء أن ينضمّ إلى حزب إذا أراد أن يصبح رئيساً للوزراء. لكن، إذا أرادت الأحزاب أن تتواصل مع مواطنيها من جديد، وتعزّز المشاركة بشكلٍ عام وتستعيد الأعضاء، فيجدر بها إذاً أن تأخذ مسألة التنوّع على محمل الجدّ.

يفترض المرء، عند ملاحظة نهضة الحركات الشعبية والحملات المنادية بقضيةٍ معيّنة، أنّ الأحزاب السياسية، في الأنظمة الديمقراطية الأقدم عهداً، تعجز بدورها عن إشراك المواطنين بطريقةٍ هادفة. ففي أغلب الأحيان، يخال زعماء الأحزاب أنّ الأشخاص سيتهافتون إليهم لمجرّد أنهم يملكون فكرةً جيّدةً. وتتضارب آراء الخبراء في ما إذا كان تراجع العضوية في الأحزاب السياسية يشكّل أزمةً، أم أنّ هذا التراجع يعكس واقع القرن الحادي والعشرين الذي يفترض أنّ التكنولوجيا قد غيّرت طريقة مشاركة المواطنين في السياسة. في هذا الإطار، تفيد ورقة العمل بعنوان «أسئلة أساسية للأحزاب السياسية: عضوية الأحزاب» في مساعدة الأحزاب على التفكير في ما تعنيه العضوية بالنسبة إلى الحزب، والمناصرين، والمواطنين على نطاقٍ واسع. ووفق ما تظهره دراسة حالة عن الديمقراطيين الليبراليين البريطانيين، يجدر بالأحزاب أن تبذل جهوداً للتواصل مع المواطنين، خاصّةً وأنّ هؤلاء لن يطرقوا بابها بأنفسهم. ولا يخفى على أحدٍ أنّ القضايا التي تهمّ الناس كثيرة، وأنّ المنظّمات المستعدّة للإصغاء إلى المواطنين كثيرة أيضاً، وهي مستعدّة لإشراك المواطنين في أنشطة تثير اهتمامهم. في ما مضى، كان الأشخاص يلتحقون بالأحزاب للوصول إلى المعلومات ولأسباب اجتماعية. أما اليوم، فبمقدور المواطنين إيجاد هذه الأمور خارج نطاق الأحزاب.

تشير الأدلّة المستمدّة من الأحداث السياسية الأخيرة إلى أنّ الأشخاص «غير الناخبين» عادةً، وهم غالباً ما ينتمون إلى الفئة الأصغر سناً، يقومون بتخطي الأحزاب السياسية الراسخة ويعبّرون عن استيائهم وإحباطهم من خلال قلب الآراء السياسية السائدة. إذ تشير الانتخابات في الولايات المتّحدة، ونهضة الأحزاب الشعبوية، والحركات المدنية في أوروبا ومن حول العالم، إلى أنّ المواطنين يهتمّون بالقضايا والأنشطة السياسية، لكنهم لا يعتبرون أنّ الأحزاب السياسية العادية أو التقليدية تمثّل الآلية المناسبة التي يمكن أن تحتضن مشاركتهم.

في نهاية الأمر، تبقى مراعاة التنوّع الموجود ضمن المجتمع المحلي مقياساً أساسياً بالنسبة إلى الأحزاب الديمقراطية. فمن شأنها أن تعزّز من أهمية العمل السياسي الناشط، وفائدة العضوية في الحزب. والأهمّ من ذلك أنّه لا يمكن أن يكون دمج الأشخاص ضمن الحزب مجرّد إجراء شكليّ. ينطبق هذا الأمر بشكلٍ خاص على النساء وأفراد الأقليات الذين يعتبرون، أو بالأحرى يُستخدمون غالباً كواجهة لدرء أيّ اتهام بالتمييز موجّه للحزب. من هنا، يجب أن تكون

مشاركتهم أساسيةً في عمليات صنع القرارات والسياسات، والوصول إلى المناصب المنتخَبة، وحصولهم على فرص لتمثيل الحزب أمام جمهور أوسع.

يمكن أن يتّخذ إشراك المواطنين أشكالاً عدّة وأن يتمّ على مختلف المستويات، من خلال استخدام وسائل تقليدية أو مبتكرة. في هذا الإطار، تتضمّن ورقة العمل بعنوان «**العرض مقابل الطلب في ما يتعلق بآراء المواطنين**» توجيهات مفيدة حول كيفية إشراك الأحزاب للمواطنين. في العام ٢٠١٦، أطلق حزب جديد في أرمينيا يحمل اسم «برايت أرمينيا» (أو «أرمينيا المشعة»)، «جولة استماع» في محاولة استباقية لإنشاء قناة لإشراك المواطنين والتواصل معهم. صحيحٌ أنّ الإصغاء يشكّل عنصراً أساسياً من عملية التواصل، إلا أنّ تضمين آراء المواطنين في سياسات الحزب وأعماله يثبت أنّ الحزب قد أصغى إلى ما قاله المواطنون وأنه يهتمّ بذلك فعلاً. مثلاً، يستعين حزب البديل الدانماركي ، كما سبق وورد في بداية هذه الوثيقة، بالتعهيد الجماعي لصياغة سياساته كافة، وبالتالي يضفي طابعاً رسمياً على مشاركة المواطنين بآرائهم في السياسات. وفي الفيليبين، يطوّر حزب أكباياان برنامج السياسات الخاص به بعد الأخذ بوجهات نظر مجموعات قطاعية استشارية، تقوم بالتشاور مع منظّمات مجتمع مدني محلية وحركات شعبية بشأن السياسات والخطوات الملموسة المناسبة.[١١] فالتواصل عملية ثنائية الاتجاه تتطلّب تفاعلاً واستجابة، لا مجرّد إطلاق رسالة على أمل أن تتحقق النتائج بمفردها.

تغيّر شكل التواصل مع المناصرين والناخبين بشكلٍ جذري في القرن الحادي والعشرين. ففي السنوات الأخيرة، ساعد التواصل مع الأشخاص عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحركات الشعبوية في تجاوز وسائل الإعلام التقليدية، للوصول إلى المواطنين المستائين. في المقابل، لا تزال الأحزاب السياسية في العديد من البلدان، مستمرّةً في استثمار مواردها الثمينة في إصدار الصحف الحزبية أو تداول أخبارها عبر- وسائل الإعلام التقليدية. لكنّ عدد قرّاء الصحف الحزبية يتراجع في معظم البلدان، والأحزاب التي لا تزال تعتمد على إعلامها الخاص لإيصال رسالتها، تؤدي عملاً بلا طائل عبر إقناع مناصريها بمناصرتها. فضلاً عن ذلك، تملك معظم الأحزاب حول العالم مواقع إلكترونية إلاّ أنها لا تحدّثها بانتظام أو تتعامل معها وكأنها أداة اتصال من طرفٍ واحد، تُستخدم لإيصال رسائل الحزب بدون جمع معلومات من زوّار الموقع. وتبرز أهمية عملية التواصل الثنائية الاتجاه، بشكلٍ خاص، عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. فكما يقول إيان جيل، المستشار الدولي في شؤون الأحزاب السياسية، أدناه، احتلّت وسائل التواصل الاجتماعي الصدارة في معظم التغييرات السياسية في السنوات الأخيرة، وبالتالي يجدر بالأحزاب أن تتكيّف مع ذلك، خاصّةً إذا كانت تسعى للحصول على دعم الناخبين الشباب.

١١. المنظّمات غير الحكومية حليف مهمّ جداً على صعيد التفاعل مع المرأة التي تميل لأن تكون أكثر نشاطاً في المجتمع المدني منه في السياسة. إذ غالباً ما تتمتع المنظّمات غير الحكومية بالمصداقية في جوّ قد تعتبر فيه الأحزاب فاسدة أو بعيدة عن الناس.

توصية من أهل الاختصاص

وسائل التواصل الاجتماعي والأحزاب السياسية في القرن الحادي والعشرين

بقلم إيان جيل، المستشار الدولي في شؤون الأحزاب السياسية

إذا قلنا إنّ الأحزاب السياسية تواجه أزمة حداثة، لكان هذا بمثابة تهوين للحقيقة. فإنّ عضوية الأحزاب، ومشاركة الناخبين وإقبالهم، تشهد تراجعاً من حول العالم، في مقابل ارتفاع لمشاعر اللامبالاة، والخنوع، والخيبة. نتيجة هذه العوامل مجتمعةً، ونهضة وسائل التواصل الاجتماعي، ازداد عدد الحركات الشعبية وأصبحت أكثر جاذبيةً وفعاليةً. نتيجةً لذلك، تواجه المؤسّسات السياسية الرسمية صعوبةً في المحافظة على أهميّتها.

وفقاً للتعداد السكاني الذي أجراه المكتب البريطاني للإحصاءات الوطنية، أفاد ٨٣% من المواطنين البريطانيين أنهم «لا يثقون بالأحزاب السياسية بشكلٍ عام». في الخمسينات، كان شخص واحد من أصل عشرة عضواً في حزب سياسي. أما اليوم، فيفوق عدد الأشخاص الذين يؤمنون بـ«الجيداي» كديانة، عدد أعضاء حزب المحافظين. من هنا، يجب أن تتكيّف الأحزاب السياسية، لتتمكّن من الاستمرارية، مع المناخ الاجتماعي والسياسي المتغيّر. وقد أثبتت التطوّرات الأخيرة في تكنولوجيا الحواسيب والترابط الإلكتروني واستخدام الإنترنت أنها أداة قوية لتحقيق التغيير.

فضلاً عن ذلك، احتلّت وسائل التواصل الاجتماعي صدارة العديد من الحركات السياسية من حول العالم، وبالتالي يجب أن تكون الأحزاب مستعدّةً لاستخدام الإنترنت بشكلٍ مستدام وفعّال. ولا يخفى على أحد أنّ ما يُعرف «بالربيع العربي»، الذي انطلق في شمال أفريقيا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، شهد سقوط ثلاثة أنظمة استبدادية. في هذا الإطار، مع أنّ الاتصال بالإنترنت ما زال متقطّعاً في بعض المناطق، ستصبح بعض أقلّ البلدان اتصالاً في العالم، الأفضل اتصالاً بعد مضيّ سنوات قليلة بفضل الوسائل التكنولوجية الجديدة.

توفّر وسائل التواصل الاجتماعي أداةً مجانيةً للأحزاب كي تتواصل مع الملايين من الناخبين. مع ذلك، لا يقتصر الأمر على إنشاء حساب إلكتروني وتشغيله. فوسائل التواصل الاجتماعي تتطلّب عملاً يومياً. أنت بحاجة إلى التواصل مع جمهورك عبر المنصّة التي يختارها. فالأشخاص يرغبون في الاستماع إليك في المكان الذي يقصدونه عادةً، لا في المكان الذي ترغب فيه أنت. من أشهر مواقع التواصل الاجتماعي التي يجب أن تكون حاضراً فيها: فايسبوك، وتويتر، ويوتيوب. فالأشخاص عامةً لن يزوروا موقعك بشكلٍ منتظم، وبالتالي إذا أردتَ أن تتواصل معهم عبر الإنترنت، يجب أن تتواصل معهم على المواقع التي يقضون معظم أوقاتهم متصلين بها.

في ما يلي بعض النصائح للمضيّ قدماً:

- في البيئات السياسية المغلقة حيث يخضع الإعلام لسيطرة الدولة، تتيح وسائل التواصل الاجتماعي للأحزاب التحكّم باتصالاتها السياسية.
- تواصل مع مناصريك: لا تكتفِ باستخدام منصّات وسائل التواصل الاجتماعي لتمطر مناصريك بالمعلومات، بل استغلّ كلّ فرصة للإجابة عن أسئلتهم وملاحظاتهم في محادثاتٍ ثنائية.
- إعلم لمن توجّه رسالتك: لأعضاء الحزب أو وسائل الإعلام أو الناخبين. فكلٌّ منهم يتطلّب رسالةً مختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن تشكّل الهواتف المحمولة- ومن خلالها الرسائل الصوتية والقصيرة- أداةً فعالة للتواصل مع الناخبين في المناطق الريفية.
- لا تمطر متابعيك بالمعلومات: تأكّد من أنك توفّر لهم فرصاً للمشاركة والتواصل معك. أطلب منهم التوقيع على عريضة، أو الإدلاء بتجربة، أو إعطاء رأيهم بسياسة معيّنة، أو إطلاع متابعيهم على رابط معيّن.
- إعلم أنّ هذه العملية تتطلّب جهداً: ليست وسائل التواصل الاجتماعي بحسابٍ تُنشئه مرّة ثم تنسى أمره. فيعتقد الكثير من الأشخاص، لسببٍ أو لآخر، أنّ كلّ ما يتطلّبه الأمر هو «الحضور» عبر هذه المواقع. لكن إذا أردت أن تستفيد من وجودك الإلكتروني، يجب أن تتواصل مع الآخرين، وتوليهم اهتمامك، وتبذل جهوداً مستمرّة تحقيقاً لهذه الغاية.
- صل العالم الافتراضي بالحقيقي: يجب أن يكون لكلّ نشاط حزبيّ عناصر افتراضية، وحقيقية، متكاملة ومحبوكة معاً. قد يشمل ذلك نشر صور عبر موقع فايسبوك عن حدث جرى فعلاً، وإنشاء هاشتاغ (#) واحدة لكي يغرّد الحاضرون من خلالها عند مشاركتهم في اجتماع معيَّن، أو عقد اجتماعات إلكترونية مباشرة مثل مناقشات «تويتر تاون هول» (أو اللقاء العام عبر تويتر).
- شجّع قادة حزبك وممثليه على إنشاء حساباتهم الخاصة أو صفحات عبر تويتر لنشر آخر أخبار الحزب: يميل الناشطون إلى تلبية الحاجة التطوّعية إذا طلب منهم ذلك النائب نفسه، لا أحد موظّفيه. مع ذلك، من الضروري أيضاً أن تتذكّر القيادة الحزبية أنّ العمل الناشط/التواصل عبر الإنترنت قد يكون حقل ألغام بالنسبة إلى النواب النساء. فوفقاً للاتحاد البرلماني الدولي، أبلغت ٨٠% من النوّاب النساء عن تعرّضهنّ لاعتداءات نفسية عبر الإنترنت، تشمل تهديداً بالعنف أو الاغتصاب أو القتل. لذا، يجب أن تكون الأحزاب مستعدّةً لمساعدة القائدات النساء على التعاطي مع ردود الفعل السلبية، والمخاطر الأمنية والنفسية التي تتعرّض لها الشخصيات النسائية البارزة عبر الإنترنت.[١٢]

١٢. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة دليل المعهد الديمقراطي الوطني «Tech4Parties» على الموقع التالي: www.tech4parties.org

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تشكّل عنصراً أساسياً في استراتيجية التواصل بالنسبة إلى الأحزاب السياسية من حول العالم. حتى في البلدان التي ما زال استخدام الإنترنت فيها متدنياً، تمثّل وسائل التواصل الاجتماعي أداةً قويةً للتواصل مع المواطنين الشباب، وجمع المعلومات منهم. ففي باكستان مثلاً، يستخدم حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية (نواز) الإعلام الاجتماعي للتواصل مع الناخبين، والإعلان عن الأخبار الجديدة، وتلقي المعلومات المرتجعة بشأن السياسات الجديدة. في القرن الحادي والعشرين، أصبح تخصيص الوقت لتطوير استراتيجية للتواصل عبر مواقع الإعلام الاجتماعي، والمحافظة عليها، عنصراً أساسياً من عناصر التمثيل السياسي الحديث. مع ذلك، في عدّة مناطق من العالم، لا سيما تلك التي يكون فيها استخدام الإنترنت متدنياً، تُلاحَظ فجوة هائلة بين الجنسين في القدرة على الاتصال بالمواقع الإلكترونية. فقد أظهرت دراسة أجرتها «إنتل» عام ٢٠١٣[١٣] أنّ احتمال استخدام النساء في البلدان النامية للإنترنت يقلّ بـ٢٥% عن الرجال. من هنا، صحيحٌ أنّ وسائل التواصل الاجتماعي تتمتع بتأثير قويّ، لكن يجدر بقادة الأحزاب أن يتذكّروا أنّ التواصل مع النساء، وسكان المجتمعات الريفية، والمواطنين الأكبر سنّاً قد يتطلّب اتخاذ خطواتٍ إضافية.

١٣. المرأة والإنترنت: سدّ فجوة الإنترنت وإيجاد فرص عالمية جديدة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

تسديد ثمن الديمقراطية

PAYING FOR DEMOCRACY

تحتاج الأحزاب السياسية إلى التمويل كي تتمكّن من التنافس بشكلٍ فعّال في العملية الديمقراطية. في القرن الحادي والعشرين، ازدادت كلفة العمل السياسي، وأدى تسديد ثمن الديمقراطية إلى اعتقادٍ راسخ لدى العديد من المواطنين بأنّ الأحزاب السياسية فاسدة، وزادتهم اقتناعاً بذلك السلسلة اللامتناهية من فضائح المال والسياسة. فما من قضيةٍ أخرى تسبّب مشاكل أكثر للأحزاب السياسية، سواء من وجهة نظر تنظيمية، أو استراتيجية، أو كتحدٍّ متعلق بإدارة العلاقات العامة.

على امتداد السنوات، ارتفع عدد البلدان التي توفّر تمويلاً عاماً للأحزاب السياسية. اليوم، تقدّم حوالى ٨٠% من الدول من حول العالم شكلاً من أشكال التمويل للمتنافسين في النظام السياسي. ولعلّ الهدف الكامن لذلك هو الوصول إلى نظام لا يكتفي بتوفير فرص مشاركة متساوية للمواطنين كافةً، بل يتيح أيضاً ما يكفي من التمويل للتنافس المستدام بين الأحزاب السياسية، سواء بالنسبة إلى الأنشطة الانتخابية أو التمثيلية. في أفضل الأحوال، يجب أن يستوفي التمويل الشروط التالية: أن يتمّ توزيعه بطريقة مناسبة وفي الوقت الملائم؛ أن يتمّ توزيعه بحصص تناسبية على الأحزاب الحاكمة، والمعارضة، والأحزاب الناشئة والحديثة؛ أن يجنّب المرشّحين والأحزاب السياسية والمرشّحين المنتخبين إمكانية التعرّض لتأثير غير متناسب من قبل كبار المانحين؛ أن يحرّر المواطنين غير المنتسبين للأحزاب من الضغوطات التي تمارسها الأحزاب من أجل الحصول على الدعم المالي.

لكنّ التمويل العام لا يغطي التكاليف الفعلية للعمل السياسي- لا سيّما بالنسبة إلى المرشّحين الأفراد الذين يسعون إلى شغل المناصب العامة. فعند دراسة تكاليف السياسة البرلمانية في ستة بلدان، كشفت **مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية** أنّ إدراج الترشيح على لائحة حزبية قد يكون مكلفاً جداً بالنسبة إلى معظم الأفراد. ففي غانا مثلاً، أفاد المرشّحون عن إنفاقهم مبالغ وصلت إلى ١٢ ألف سيدي غاني (حوالى ٣٠ ألف دولار أميركي) في العملية الأولية، فضلاً عن عملية ترشيح ثانية لا تقلّ عنها كلفةً لدى لجنة الانتخابات. وفي قيرغيزستان، تبلغ الكلفة التقريبية لحجز مكانٍ على اللائحة الحزبية حوالى ٢٠٠ ألف دولار أميركي. أما في نيجيريا، فيُتوقّع من المرشّحين المحتملين تسديد مدفوعاتٍ للمندوبين والمسؤولين الحزبيين أصحاب النفوذ إذا أرادوا النجاح في مؤتمرات تسمية المرشّحين. في هذا الإطار، تفترض مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، وعن حقّ، أنّ المرشّحين الذين يستثمرون مبالغ هائلةً من أموالهم الشخصية، أو من أموال الآخرين، سيجدون طرقاً لاسترداد هذه التكاليف بعد انتخابهم. صحيحٌ أنّ قلةً فقط من الأحزاب السياسية تفرض رسوم ترشيح رسمية باهظة، لكن على أرض الواقع، يستفيد كثيرون من العمليات التنافسية. مع ذلك، توفّر بعض البلدان، مثل كينيا، رسوماً مخفّضة للنساء لتشجيعهنّ على المشاركة. فلا شكّ في أنّ ارتفاع التكاليف الشخصية للترشّح لمنصبٍ معيّن يخلّف آثاراً غير متناسبة على المرشّحات. إذ أنّ الترشّح للانتخابات بمثابة رهان، ولما كانت المرأة تجني عادةً مدخولاً أقلّ، ولا تتمتّع بالقدرة نفسها على تحقيق ثروتها الخاصة والتحكّم بها، لذلك فإنّ احتمال خسارة الأموال

يشكّل أحدأبرز العراقيل بالنسبة إلى النساء اللواتي يفكّرنَ بالترشّح. وفي أغلب الأحيان، تمتنع المرأة عن الترشّح لمجرّد التفكير في التكاليف العالية التي ستتكبّدها- ومع أنّ بعض الدراسات تشير إلى أنّ المرأة المرشّحة تستطيع جمع الأموال تماماً كما الرجل، فقد أورد تقرير عن المرشّحات والنساء الأعضاء في المجلس التشريعي من الولايات المتحدة، صدر في العام ٢٠١٣، أنّ عملية جمع الأموال تمثّل السبب الرئيسي وراء التردّد في الترشّح للمناصب العامة.

وبطبيعة الحال، مع ازدياد التمويل العام، يزداد التدقيق والتنظيم لتحديد كيفية إنفاق الأحزاب السياسية لأموالها. فمن أصل ١١١ بلداً شملها استطلاع أجرته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تبيّن أنّ ٧٠ تطبّق شكلاً من أشكال قوانين التمويل السياسي. ورغم وجود أوجه شبه بين هذه القوانين، يختلف المشهد السياسي بين البلدان. فتتأثّر المقاربة التي ينتهجها كلّ بلد بالممارسات المطبّقة فيه على مرّ السنوات، وبمدى تعرّضه للفضائح أو غيرها من القضايا السياسية ذات الصلة بالتمويل. أما في البلدان التي لا تطبّق أيّ نظام للتمويل العام أو الخاص، فقد اعتادت الأحزاب السياسية على انتهاج طرق تمويل مبتكرة، وأحياناً غير مناسبة. في هذا السياق، وعلى ضوء هذه الخلفية التاريخية، قد يكون من الصعب على الأحزاب التخلّي عن أنماط الفساد، حتى وإن تمّ تطبيق نظام للتمويل الحزبي. مع ذلك، تظهر دراسة الحالة التالية من الصومال أنّ حتى الأنظمة الديمقراطية التي تواجه صعوبات، والمتخبّطة في الفساد، تدرك أنه من الضروري بذل المحاولات من أجل ضبط طريقة جمع الأحزاب السياسية للأموال وإنفاقها.

الشراكة، قانون الأحزاب، ووجهات نظر من إحدى المنظّمات المعنية بمساعدة الأحزاب[١٤]

يقلم سيسيليا بيليسجو، مديرة البرامج في مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان

يعمل مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان مع مجموعةٍ متنوّعة من الأحزاب السياسية الصاعدة من حول العالم، من أجل تعزيز مدى إلمامها بالحوكمة السليمة بشكلٍ عام، والبنية التنظيمية الحزبية، والديمقراطية الداخلية. ولعلّ إحدى أقوى شراكات المنظّمة هي تلك التي نسجتها في النظام الديمقراطي الذي أنشئ حديثاً في الصومال.

في العام ٢٠١٤، عملنا مع رئيس مجلس النوّاب الصومالي الذي أسّس لجنةً خاصةً حول «الأحزاب السياسية والأنظمة المتعدّدة الأحزاب» ضمّت نواباً وممثّلين عن رئاسة مجلس الوزراء، ووزارتي العدل والداخلية. وقد شملت أبرز مجالات الأولوية بالنسبة إلى هذه اللجنة إجراء الأبحاث، وتطوير السياسات، وقانون الأحزاب السياسية.

١٤. جرت هذه النقاشات قبلاً، وأدّت إلى صياغة مواد قانون الأحزاب السياسية الذي أقرّه البرلمان وصادق عليه الرئيس في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦. يعالج القانون العديد من القضايا الواردة في دراسة الحالة.

وقد تمّ تحديد الصعوبات التالية خلال المناقشات:

» ضرورة تأمين ديمقراطية تنافسية متعدّدة الأحزاب تبنى على السلام والأيديولوجية، باعتبارها آلية فعالة لتحقيق التغيير في الصومال. فلا يمكن للأحزاب السياسية أن تستند في عملها إلى الانتماء القبلي أو الإثني حصراً؛

» إنّ كثرة الأحزاب المتنافسة في الانتخابات لن تنجح، وهذا تحدٍّ يتكرّر في بلدٍ يشهد، منذ انتخابات العام ١٩٦٩، على حضور أكثر من ٢٠٠ حزب على الساحة السياسية.

عند طرح السؤال «كيف يمكن أن نحدّ من الفساد ونوفّر فرصاً متكافئةً، ونخفّف في الوقت نفسه من عدد الأحزاب السياسية؟»، كانت الإجابة مزيجاً من الإجابات التالية:

» التمويل الحكومي؛

» تحديد واضح لمصادر التمويل؛

» لغة قانونية واضحة.

أما أبرز الاستنتاجات التي توصّلت إليها اللجنة، فتمثلت بما يلي:

١. تُمنع الحكومات الأجنبية من تمويل الأحزاب السياسية لكون هذا الأمر يمثّل تعدياً على سيادة الدولة.

٢. يُسمح للجاليات الصومالية وعشائرها بمنح الأموال، شرط احترام قيودٍ تتعلّق بالمبلغ الممكن تقديمه وبحيازتها الجنسية الصومالية.

٣. تُفرض عقوبات على الأحزاب السياسية غير الملتزمة بأنظمة الأحزاب السياسية، تشمل الإنذارات، والغرامات، ومنعها من التسجيل في الانتخابات المقبلة.

وافقت اللجنة الخاصة على تطبيق قانون للأحزاب السياسية، وعلى التمعّن في معالجة ثلاثة مجالات أساسية هي:

١. ثقافة الأحزاب السياسية- ترسيخ الثقافات الديمقراطية في هيكلية الأحزاب؛

٢. النظام الحزبي- تدعو الحاجة إلى نظام مشترك يقوم على تنسيق قويّ بين الأحزاب من أجل ضمان انتخابات حرّة ونزيهة؛

٣. الثقافة الديمقراطية- مع التركيز على المشاركة العامة في صنع القوانين في الصومال.

هذا الكمّ من القوانين على التمويل السياسي وتسليط كلّ هذه الأضواء على الفضائح، ما السبب في استمرار الفساد السياسي كمشكلة كبرى في القرن الحادي والعشرين؟ ليست القوانين وحدها بكافية. فيجب أن يكون الإطار القانوني للتمويل السياسي شاملاً، ومطبّقاً بدقةٍ، وحزم.

يجب أن يتعدّى الإطار التنظيمي الشامل حدود الأحزاب السياسية. صحيح أنّ الأحزاب تشكّل مدخلاً مهمّاً نحو المال غير المشروع، إلا أنّ السيطرة على الدولة، كنوع من أنواع الفساد السياسي الذي يؤثر فيه أصحاب المصالح الخاصة تأثيرًا كبيرًا على عملية صنع القرار في الدولة لمصالحهم الشخصية، تثري النخب الحاكمة وتكرّس نظام الزبائنية بما يحول دون توزيع الموارد الحكومية بشكلٍ عادل. زد على ذلك أنّ القوانين الإعلامية أو الانتخابية التي تفشل في توفير فرص متساوية تجبر المتنافسين السياسيين على التحايل على النظام وإنشاء مجموعات مصلحة تندرج خارج نطاق إطار العمل التنظيمي. فضلاً عن ذلك، غالباً ما تؤدي القواعد الغامضة التي تنظّم سلوك مسؤولي القطاع العام إلى تضارب في المصالح، قد يكون متعمّداً، وقد لا يكون. في بعض الحالات، تعتمد المرشّحات أكثر على «المال الناعم» كونهنّ لا يتمتعن بقدرة متساوية على الوصول إلى الأموال الحزبية أو شبكات المانحين التقليديين، مثل النقابات العمالية أو شركات الأعمال. ومع أنّ المزيد من التنظيم يعتبر مهمّاً في أيّ مكان في العالم، لا بدّ من أن يترافق مع ضمان وصول متساوٍ إلى مصادر تمويل «نظيفة». جديرٌ بالذكر أنّ نطاق الأنظمة المتعلّقة بالتمويل السياسي وطرق تطبيقها تعتمد على التفاصيل الموجودة في الإطار التشريعي، وعلى صلاحيات الإشراف والتحقيق. فمن جهة، تبيّن أنّ الأنظمة غير الواضحة مستحيل تطبيقها، فضلاً عن أنها تقوّض ثقة العامة. ومن جهة أخرى، يستحيل أيضاً الالتزام بالأنظمة المثقلة بالشروط والتفاصيل، مما يرغم الأحزاب والمرشّحين على التحايل عليها. أما التسويات بين الأنظمة المتضاربة والمفصّلة فغالباً ما تعرقل عملية التنفيذ، وهي أهمّ عنصر في أيّ نظام للتمويل السياسي.

ما إن يتمّ اعتماد الأنظمة الشاملة، حتى يصبح إنفاذها أمراً يحتلّ الأولوية. في أغلب الأحيان، تكون الهيئات الرقابية مسيّسة جداً، أو لا تحظى بموارد كافية لتطبيق هذه الأنظمة. على سبيل المثال، تقدّم الأحزاب السياسية، في بلدانٍ عدّة، تقارير مالية، بموجب القانون. لكنّ المشكلة تظهر عندما تكون آلية الإشراف ضعيفةً؛ فيمكن أن تفتقر هيئة الإشراف على الانتخابات أو وكالة التدقيق التابعة للدولة مثلاً للصلاحيات أو المساحة الكافية لتطبيق القوانين أو فرض عقوبات على المخالفات. ومن الانتقادات الشائعة التي تنتشر عند مكافحة الفساد غياب «الإرادة السياسية» لمحاسبة النخب السياسية القوية، بمن فيهم المانحون غير المنتخَبين.

إذا كانت الأحزاب السياسية تأمل في مواجهة دعوات الحركات الشعبوية إلى مكافحة الفساد، ووعودها بتنظيف الحكومة فيجب أن تكون أكثر شفافية بشأن من يموّلها، وما الذي يتلقاه المانحون مقابل هذه الهبات، وكيفية إنفاق الهبات والأموال العامة. ولأنّ الأحزاب السياسية تعتبر جزءاً كبيراً من المشكلة، يجب أن تشكّل أيضاً جزءاً من الحلّ، على الأقلّ بالنسبة إلى الأمور المتعلّقة بالتمويل السياسي. في هذا الإطار، تقدّم ورقة العمل بعنوان «**الأموال المتدفقة إلى الحزب**» أسئلةً يجب التفكير فيها عند دراسة طبيعة الأحزاب السياسية، وكيف ينبغي تمويلها. من جهتها، تتضمّن ورقة العمل بعنوان «**ما الذي يعنيه المال بالنسبة إلى حزبك**» تمارين عملية لفهم العلاقة بين النفوذ والمال.

يشكّل حزب العمال الاشتراكي الإسباني مثالاً ملموساً عن حزب سياسي استجاب للضغوطات العامة ودعوات الحركات الشعبوية للحدّ من الفساد وتعزيز الشفافية. فيجب أن تشكّل الأحزاب السياسية مثالاً يُحتذى به وتوفّر «الإرادة السياسية» اللازمة من خلال التحلّي بمزيد من الشفافية والمساءلة، في ما يتعلّق بأموالها الداخلية، لا سيّما إذا كانت تريد إقناع المواطنين المشكّكين بأنها تأخذ على محمل الجدّ تحديات مكافحة الفساد السياسي.

في العام ٢٠١٤، كان حزب العمال الاشتراكي الإسباني أول منظّمة سياسية في إسبانيا توقّع على اتفاق مع مكتب منظّمة الشفافية الدولية في إسبانيا. يلزم الاتفاق الحزب بنشر ميزانيته ونفقاته الشهرية، فضلاً عن وقائع عامة وأرقام عن الحزب، ومعلومات عن المنظّمات المنتسبة إليه (مثل المؤسسات). ولم يسهم هذا الاتفاق في تعزيز مصداقية الحزب العامة فحسب، بل كان كفيلاً بتغيير ثقافة الحزب الداخلية في سنة واحدة لا أكثر. منذ توقيع منظّمة الشفافية الدولية على هذا الاتفاق مع حزب العمال، وقّعت أيضاً اتفاقات مع ثلاثة أحزاب سياسية أخرى في إسبانيا.

خاتمة CONCLUSION

مع تقدّم الوسائل التكنولوجية وانتشارها، لم تعد الأحزاب السياسية التقليدية القائمة على النخب تتمتع بدعم المواطنين وثقتهم غير المشروطة. وفي عصرٍ يتمتع فيه ملايين المواطنين العاديين بالقدرة على التفاعل مع فكرةٍ معيّنة أو صورةٍ ما، والتجاوب معها في غضون دقائقٍ، فقدت الأحزاب السياسية المنبر المتميّز الذي كانت تستخدمه لتكوين الرأي العام والتحكّم به. ولا ريب في أنّ إضفاء الطابع الديمقراطي على المعلومات يتطلّب وجود مؤسسات ديمقراطية قوية، قادرة على تحمّل مطالب السكّان المستائين، ورغبتهم في معرفة حقيقة ما يجري. فإذا فشلت الأحزاب السياسية في مواجهة هذه التحديات، تجازف بفقدان أهميتها وبانجرافها بعيداً عن الأمور الأساسية.

من المستحيل أن تغطّي وثيقة واحدة العقبات الكثيرة التي تواجهها الأحزاب السياسية من حول العالم في القرن الحادي والعشرين. جلّ ما يمكن لهذا الدليل فعله هو تقديم مدخل إلى مواضيع واسعة تتعلّق بالأيديولوجية، والتمثيل السياسي الحديث، وتسديد ثمن الديمقراطية؛ وهي مواضيع يعتقد معظم أهل الاختصاص والناشطين الحزبيين والأكاديميين بأنها معضلات عالمية تعاني منها الأحزاب السياسية اليوم. ومع أنّ هذه المواضيع تتأثر بسياق كلّ بلد والتأثيرات التي شهدها على مرّ التاريخ، يمكن استنتاج تحدّيات مشتركة تتلخّص بالآتي:

الأيديولوجية

الأيديولوجية– تماماً كما الديمقراطية– هي مفهوم حيّ يحتاج إلى التجديد، والرعاية، والتقييم الدوري. صحيحٌ أنّ المفاهيم التقليدية لأيديولوجية الأحزاب السياسية قد تكون قديمة الطراز، وعاجزةً عن مواجهة التحدّيات السياسية التي يطرحها القرن الحادي والعشرون، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ الأيديولوجية باتت أقلّ أهمية، إنما العكس هو الصحيح. في الواقع، تنشأ «الأزمة الأيديولوجية» من عجز الأحزاب السياسية على تقديم أفكار تثير إلهام المواطنين وتوحّد الناخبين حول مفهوم مشترك من المعتقدات والقيم. تتطلّب الإجابة عن سؤال الناخبين «ما هي القضايا التي تدافع عنها؟» اختلافات أيديولوجيةً إضافيةً ومناقشات عدة. فإذا لم تتخذ الأيديولوجية شكل خيارات محدّدة في مجال السياسات، ستبقى مفهوماً تجريدياً، لا قيمة لهً بالنسبة إلى الناخبين. من هنا، من الطرق التي يمكن أن تعتمدها الأحزاب لتطوير أفكارها أو تجديدها أن تقوم بإشراك المواطنين في العملية مباشرةً. ومن الضروري إفساح المجال ضمن البنى الحزبية أمام الناشطين الذين يتبعون مناهج مبنية على القيم للمساعدة في بلورة النهج الحزبي لتطوير السياسات وذلك من أجل تعزيز اعتماد نهج وأهداف مختلفة ومتميّزة. ولعلّ نهضة الأحزاب البديلة والحركات المدنية تثبت أنّ الأشخاص تواقون لأفكار جديدة وحلول لتحديات القرن الحادي والعشرين.

التمثيل السياسي الحديث

لا يسهم إشراك المواطنين بطريقة هادفة في تدعيم الأحزاب السياسية كمنظّمات فحسب، بل في توطيد العملية الديمقراطية ككلّ. لكن، إذا لم تعكس الأحزاب السياسية اهتمامات الجماهير الانتخابية التي تزعم أنها تمثّلها، أو الناخبين الذين ترغب في جذبهم، فستفتقد مصداقية التكلّم والعمل باسمهم. في الواقع، ما زال عددٌ كبيرٌ من الأحزاب السياسية من حول العالم يُعتبر أنديةً للنخبة، ولا يعكس تنوّع جماعاته المحلية.

في القرن الحادي والعشرين، ما زال تمثيل المرأة أدنى بكثير مما يجب أن يكون عليه في معظم المؤسسات السياسية في العالم. لكنّ المساواة بين الجنسين لن تحدث مصادفةً، بل تتطلّب استراتيجيات مدروسةً وقيادة واضحة لضمان مشاركة المرأة كشريكةٍ فاعلة ومتساوية مع الرجل في التنظيم والتمثيل الحزبيين، بما في ذلك من خلال اعتماد تدابير تضمن عدم التسامح إطلاقاً مع التحرّش والتمييز. وعليه، من أولى الخطوات التي يمكن تطبيقها في هذا الإطار فرض التمثيل المتساوي على جميع هيئات صنع القرار في الأحزاب السياسية. ففي العديد من الحالات، لا يدرك قادة الأحزاب، كونهم لا يتأثرون بذلك، أنّ هناك بعض العوائق غير الظاهرة ضمن حزبهم التي تحول دون مشاركة المرأة. وبالتالي يصبح من الضروري أن يحدّد القادة العوائق الأساسية التي تواجهها المرأة، ويطبّقوا الاستراتيجية اللازمة لتخطيها. فضلاً عن ذلك، يجب أن يتحمّل قادة الأحزاب السياسية مسؤولية إجراء التغييرات اللازمة لضمان قيام أحزابهم بتنظيم الحملات وإثبات التزامها بتمكين المرأة فعلاً، وإلا اعتُبرت هذه الأحزاب بمثابة الحارس القيّم على الوضع القائم.[١٥]

بالإضافة إلى ذلك، ما زال تمثيل المواطنين المهمّشين الآخرين منخفضاً للغاية في المؤسسات السياسية، مثل الشرائح السكانية التي لطالما كانت مقصيةً عن السلطة السياسية بسبب التحيّز الاجتماعي والمواقف النمطية. ففي العديد من البلدان، يواجه الأشخاص الإقصاء بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية. أما في بلدان أخرى، فيسهم إقصاء الأقليات الإثنية أو الدينية في تكريس الانقسامات، وفي نشوب النزاعات في أغلب الأحيان. في هذا الإطار، من أبرز سمات الديمقراطية أن يتمكّن جميع المواطنين من التعبير عن آرائهم وتوجيه القرارات التي تؤثّر على حياتهم. من هنا، يجب أن تكون مشاركتهم أساسيةً في عمليات صنع القرارات والسياسات، والوصول إلى المناصب المنتخَبة، والحصول على فرص تمثيل الحزب أمام جمهور أوسع. فقد أصبح الوصول إلى المناصرين المهمّشين والتواصل معهم أسهل من ذي قبل في القرن الحادي والعشرين، لذا يجدر بالأحزاب أن تستخدم الوسائل المبتكرة للتواصل مع المواطنين، وإلا ستتراجع مكانتها لتحلّ محلّها الجهات التي تتقن أهمية الوسائل التكنولوجية الجديدة وتحسن استخدامها للتواصل مع الناشطين.

15. Sandra Pepera. «*Political Parties: Gate-Keepers of the Status Quo*,» 21st Century Parties: The Party Renewal Initiative (blog), May 2016.

تسديد ثمن الديمقراطية

في القرن الحادي والعشرين، ازدادت كلفة العمل السياسي وأدى تسديد ثمن الديمقراطية إلى اعتقادٍ راسخ لدى العديد من المواطنين بأنّ الأحزاب السياسية فاسدة، وزادتهم اقتناعاً بذلك السلسلة اللامتناهية من فضائح المال والسياسة. واليوم، يوفّر عددٌ متزايدٌ من البلدان شكلاً من أشكال التمويل للأحزاب السياسية، لكنّ ذلك يترافق طبعاً مع زيادة في أنظمة الرقابة الذي تنظّم كيفية إنفاق الأحزاب السياسية للأموال.

إذا كانت الأحزاب السياسية تأمل في مواجهة دعوات الحركات الشعبوية إلى مكافحة الفساد، يجب أن تكون أكثر شفافية بشأن من يموّلها، وما الذي يتلقاه المانحون مقابل هذه الهبات، وكيفية إنفاق الهبات والأموال العامة. ولأنّ الأحزاب السياسية تعتبر جزءاً كبيراً من المشكلة، يجب أن تشكّل أيضاً جزءاً من الحلّ، على الأقلّ بالنسبة إلى الأمور المتعلّقة بالتمويل السياسي. ويجب أن تشكّل الأحزاب السياسية مثالاً يُحتذى به وتوفّر «الإرادة السياسية» اللازمة من خلال التحلّي بمزيدٍ من الشفافية والمساءلة في ما يتعلّق بأموالها الداخلية، لا سيّما إذا كانت تريد إقناع المواطنين المشكّكين بأنها تأخذ على محمل الجدّ تحديات مكافحة الفساد السياسي.

يشكّل هذا الكتيّب جزءاً من نقاش قائم حول كيفية استجابة الأحزاب للتحديات السياسية والتكنولوجية، وتأقلمها مع الواقع الجديد، أو كيفية قيامها بذلك. وقد تعمّدنا أن يكون دليلاً عملياً لكي تفكّر الأحزاب السياسية في أفضل الطرق الممكنة لتجديد منظّماتها، ومواكبة التغييرات ضمن مجتمعاتها الخاصة. ونأمل أن يولّد هذا العمل مزيداً من الأسئلة والحلول من قبل الأحزاب السياسية في مختلف المناطق، لتحديد أفضل الطرق لمواكبة هذا العالم الذي لا ينفكّ يتغيّر بسرعة.

أوراق العمل

WORKSHEETS

العلاقات مع المواطنين: تحديد الشرائح السكّانية

إعادة النظر في النهج التنظيمية وتحديد الشرائح السكّانية

تشكّل المرأة نصف المجتمع لا مجموعةً من الأقليات. مع ذلك، يعتبر تمثيلها في الأحزاب السياسية منخفضاً جداً. وتشمل الفئات الاجتماعية أو الفئات الأخرى المحدّدة الهوية التي غالباً ما تواجه التهميش الشباب، والأقليات الإثنية أو الدينية، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومجتمع المثليات، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحوّلين جنسياً، وحاملي صفات الجنسين.

درجة شمولية الحزب:

١. ما هي الفئات الاجتماعية أو الفئات الأخرى المحدّدة الهوية التي ينتمي إليها معظم أعضاء حزبك؟ ما السبب برأيك؟

_____

_____

_____

٢. هل من فئات اجتماعية أو فئات أخرى محدّدة الهوية تدعم حزبك لكنها ليست كاملة العضوية فيه؟ (كالنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات الإثنية أو الدينية، ومجتمع المثليات، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحوّلين جنسياً، وحاملي صفات الجنسين وغيرهم). إذا أجبت بنعم، ما السبب برأيك؟

_____

_____

_____

٣. هل من فئات اجتماعية أو فئات أخرى محدّدة الهوية (كالنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات الإثنية أو الدينية، ومجتمع المثليات، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحوّلين جنسياً، وحاملي صفات الجنسين، وغيرهم) تبدي تردّدها بشكل عام بشأن دعم حزبك؟ إذا أجبت بنعم، ما السبب برأيك؟ إلى أيّ مدى

نجح حزبك في جذب الدعم من هذه المجموعات؟

٤. ما هي الفئات الاجتماعية أو الفئات الأخرى المحدّدة الهوية التي تعارض حزبك بشكلٍ عام؟ ما السبب برأيك؟ هل يمكن أن تفعل شيئاً لكسب دعمها وتوسيع قاعدة حزبك؟

٥. فكّر في مختلف مستويات القيادة ضمن حزبك. عند كلّ مستوى، ما هي المبادرات المحدّدة التي يمكن أن يتخذها حزبك لإزالة العوائق الرسمية وغير الرسمية التي تحول دون مشاركة المرأة، وضمان تمثيل متساوٍ للنساء؟ استند إلى هذه الأفكار المحدّدة لصياغة استراتيجية لمراعاة المنظور الجنساني تتطرّق إلى مختلف أنواع المشاركة، كالعضوية، والعمل الحزبي الناشط، واختيار المرشّحين، والبنى الحزبية لصنع السياسات.

٦. كيف يمكن استخدام هذه الاستراتيجيات بحيث تشمل تمثيل الفئات الاجتماعية أو الفئات الأخرى المحدّدة الهوية؟ (راجع المربّع في نهاية ورقة العمل.)

٧. ما هي الأنشطة المحدّدة التي يبذلها حزبك للتواصل مع مختلف الفئات الاجتماعية أو الفئات الأخرى المحدّدة الهوية (كالنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات الإثنية أو الدينية، ومجتمع المثليات، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحوّلين جنسياً، وحاملي صفات الجنسين، وغيرهم) عند تنظيم القاعدة الشعبية؟

٨. هل يملك حزبك شبكةً أو جناحاً مخصّصاً للنساء أو الشباب؟ أو لفئات أخرى؟

أدوار الحزب الرسمية وغير الرسمية:

١. خارج نطاق الانتخابات، ما هي الأدوار الرسمية وغير الرسمية التي يؤديها الأعضاء الكاملو العضوية؟

الرسمية: _____

غير الرسمية: _____

_____

٢. خارج نطاق الانتخابات، ما هي الأدوار الرسمية وغير الرسمية التي يؤديها المناصرون غير الأعضاء في حزبك؟

الرسمية: _____

غير الرسمية: _____

_____

٣. كيف يتواصل الحزب مع الناخبين المتردّدين سواء خلال الانتخابات أو في الأوقات العادية؟ هل يؤدي هؤلاء الناخبون دوراً في ترتيب السياسات بحسب الأولوية، بشكلٍ رسمي أو غير رسمي؟

الرسمية: _____

غير الرسمية: _____

_____

العوائق الرسمية مقابل العوائق غير الرسمية

تعتبر العوائق التي تحول دون المشاركة في السياسة معقّدة ويمكن أن تتكوّن بشكلٍ رسمي (مثلاً عبر قواعد الأحزاب السياسية أو أنظمتها) أو بشكلٍ غير رسمي (مثلاً من خلال تقييد الوصول إلى الأماكن العامة). لذا، من الضروري أن تفكّر الأحزاب السياسية في النوعينِ من العوائق، وفي كيفية منعها فئات محدّدة من المشاركة بشكلٍ ناشط. في ما يلي بعض الأمثلة على النوعين من العراقيل، لمساعدة الأحزاب على فهم طريقة حدوثها.

الرسمية	غير الرسمية
تمنع أحزاب سياسية فئات مجتمعية معيّنة من حضور مناسبات حزبية أو الانضمام إليها.	تستخدم الأحزاب لغةً واحدةً فقط في نشراتها الرسمية وغير الرسمية.
تحدّد الأحزاب السياسية رسوم العضوية بحيث تكون مرتفعةً جداً بالنسبة إلى فئات محدّدة من المواطنين.	تنظّم الأحزاب السياسية لقاءات عامة في أماكن لا تيسّر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.
يدلي قادة الأحزاب السياسية بتصريحات عامة ضدّ فئات مجتمعية معيّنة أو لصالح فئات أخرى.	يناسب برنامج مواعيد اللقاءات الحزبية نوعاً واحداً من المواطنين فقط (مثلاً، تُعقد الاجتماعات عندما يكون المواطنون في أعمالهم أو عندما يُتوقّع من المواطنين أداء بعض الواجبات الأسرية).

إعادة ربط السياسات بالأيديولوجية

ضمن إطار نسج حوارٍ متبادل مع المواطنين، ستستفيد الأحزاب السياسية من نسج سياسات متماسكة متجذّرة في قيمها المشتركة التي تكّون، بدورها، مستمدّةً من أيديولوجية الحزب الشاملة. يرجى الاطلاع على الموادّ البصرية أدناه، والتفكير في الطريقة التي تسهم فيها السياسات المتبعة في حزبك في تعزيز قيمه، وكيف تمثّل هذه السياسات والقيم (في حال كانت تمثّل) أيديولوجية حزبك.

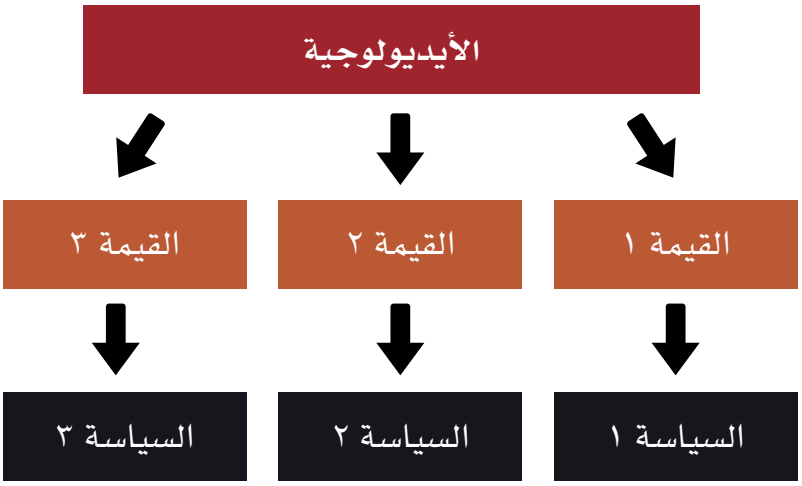

يمكن تصوير ذلك بطريقة أخرى:

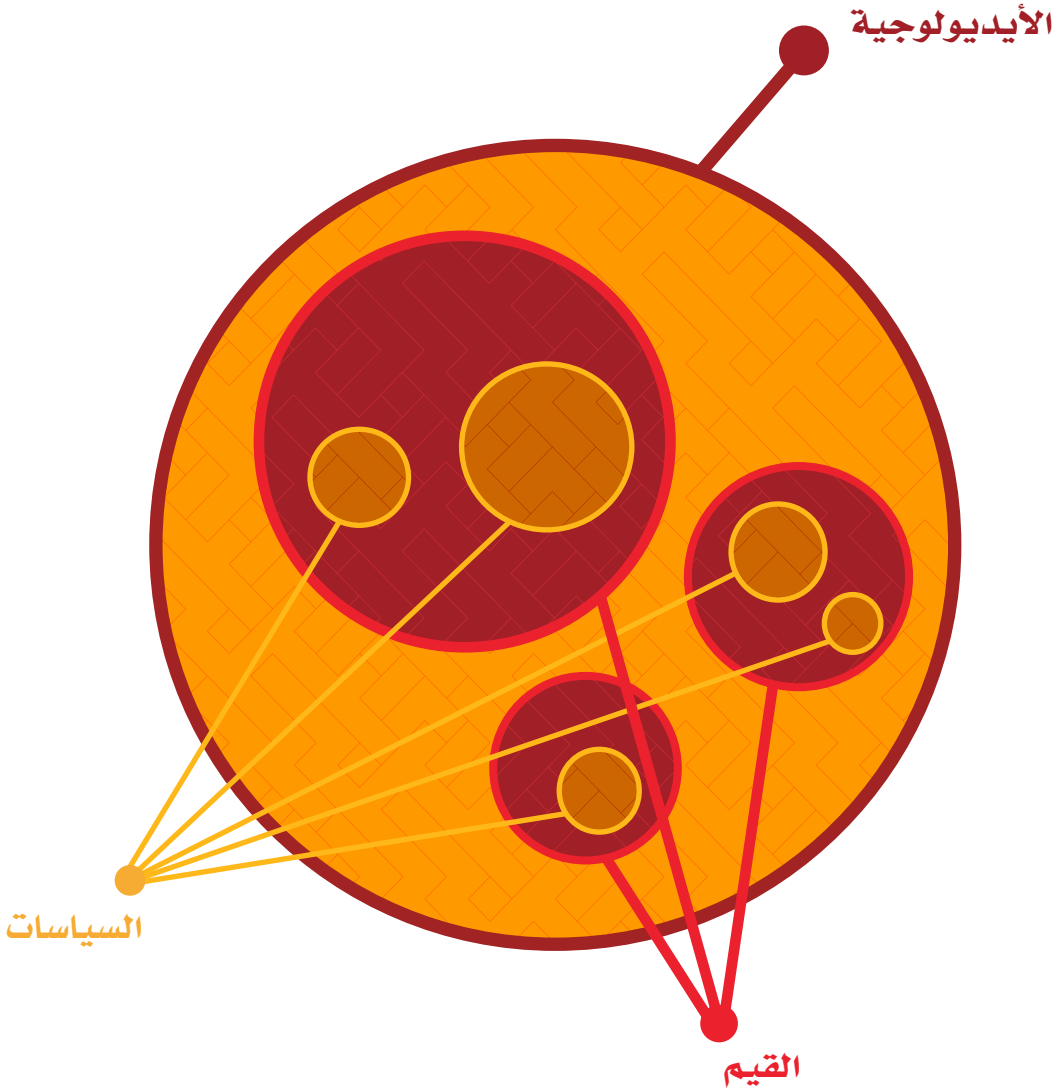

تتضمّن الصفحة التالية مثالاً توضيحياً. نلفت انتباهك إلى أنّ الأيديولوجيات «الليبرالية» تتنوّع في ما بينها، وبالتالي لا يُقصد بهذا المثال أن يكون تجسيداً لليبرالية نفسها، بل هو مجرّد مثالٍ عن شكل الجدول النهائي إذا ما ملأه حزبٌ ليبراليّ.

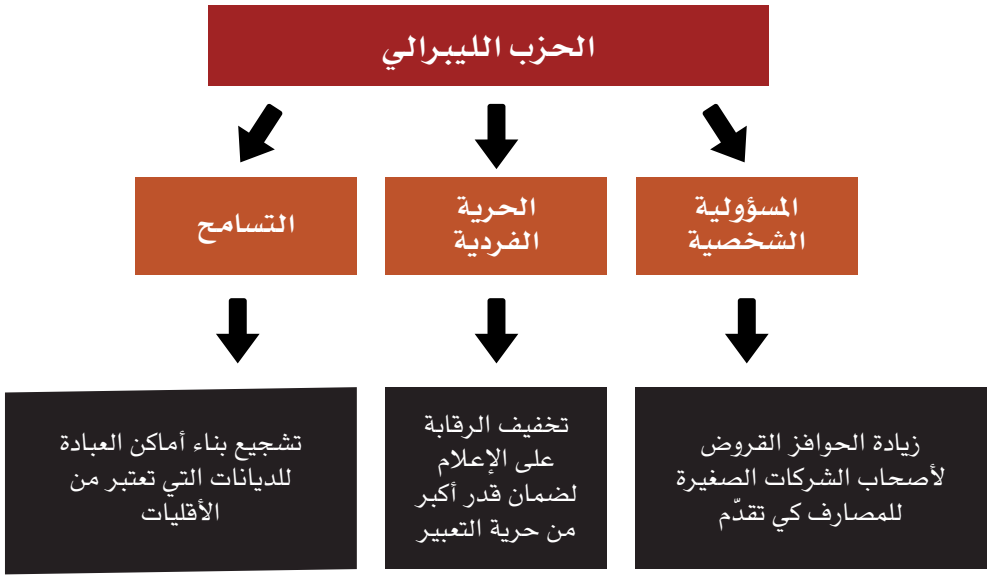

يُرجى ملء الجدول أدناه. فكّر ملياً في السياسات الأساسية الثلاث التي نظّم حزبك حملات بشأنها. ثمّ حدّد القيم التي تسهم هذه السياسات في تعزيزها، والتي تعتبر مهمةً بالنسبة إلى حزبك. أخيراً، فكّر في الأيديولوجيات التي تمثّلها هذه القيم.[١٦]

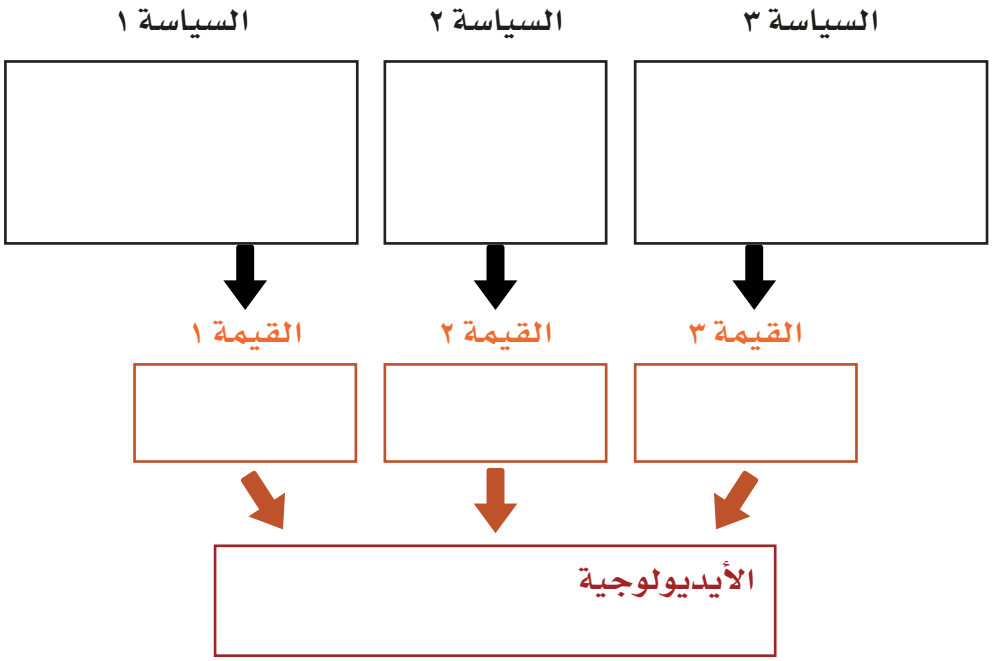

١٦. للمزيد من المعلومات حول أيديولوجيات الأحزاب السياسية، يرجى مراجعة كتيّب هوية الأحزاب السياسية وأيديولوجيتها، الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني.

أسئلة أساسية:

١. هل تتوافق سياسات حزبك مع أيديولوجيته، لمَ أو لمَ لا؟ هل يعتبر هذا الأمر ضرورياً بالنسبة إلى حزبك و/أو مناصريك؟

٢. كيف يمكن أن تتوافق سياسات حزبك مع سياسات مناصري الحزب؟ كيف تعرف ذلك؟

٣. إذا كانت سياسات حزبك لا تتوافق مع أولويات الشعب، هل تكمن المشكلة في قيم حزبك، أو أيديولوجيته، أو في اختياره للسياسات؟

٤. ما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها حزبك لإعادة التوفيق بين سياساته، وقيمه، وأيديولوجياته، وتلك الخاصة بمناصريه؟

٥. إنّ التوصّل إلى علاقة متماسكة بين الأيديولوجية، والسياسات، واستراتيجيات الاتصالات، والفوز بالانتخابات عمليةٌ معقّدة. فما هيَ الخطوات الإضافية التي يمكن لحزبك أو للمنظّمات الدولية أن تقوم بها لتصبح أكثر تنافسيةً في هذه المجالات؟ (مثلاً تنظيم دورات تدريبية حول الأيديولوجية السياسية؟ كيفية صنع السياسات؟ الديمقراطية الداخلية؟)

أسئلة أساسية: الأيديولوجية في القرن الحادي والعشرين

يمكن أن تساعد هذه الأسئلة الأحزاب للتفكير في طريقة ارتباط الأيديولوجية بقيمها وسياساتها. يساعد هذا الأمر الأحزاب على التفكير في كيفية تأثير أيديولوجياتها على المواطنين على أساس يومي.

١. ما هي القيم التأسيسية الخاصة بحزبك؟

٢. أما زالت هذه القيم مهمةً اليوم؟ لمَ أو لمَ لا؟

٣. كيف تمثّل السياسات التي يقترحها حزبك قيم الحزب وأيديولوجيته؟

٤. إلى أيّ مدى ينجح حزبك في نقل أمثلة عملية لتوضيح الطريقة التي تفيد فيها قيمه أو معتقداته الأيديولوجية المواطنين في حياتهم اليومية؟

٥. هل تعتقد أنه من المهمّ بالنسبة إلى الحزب أن يُقدّم أمثلةً عمليةً على الطريقة التي يعتمدها لمساعدة المواطنين، بينما يربط ذلك بقيمه وأيديولوجيته، لمَ أو لمَ لا؟

٦. إلى أيّ مدى تعتبر أيديولوجية حزبك مهمّة بالنسبة إلى الناخبين؟ إلى أيّ مدى تعتبر أنّ الأيديولوجية مهمّة بالنسبة إلى الناخبين بشكلٍ عام؟

٧. ما الذي تعنيه الإجابة عن السؤال رقم ٦ بالنسبة إلى حزبك وكيف تغيّر الطريقة التي ينبغي أن يتواصل فيها حزبك مع الناخبين؟

٨. هل تعتقد أنّ حزبك يستطيع أن يحسّن أداءه على صعيد إبلاغ المواطنين بقيمه وعمله؟

٩. إذا أجبتَ بنعم عن السؤال رقم ٨، ماذا تعتقد أنّ حزبك يستطيع أن يفعل لتحسين ذلك؟

أسئلة أساسية: الدمج والتمويل الحزبي

يُقصد بهذه الأسئلة أن تساعد الأحزاب على التفكير في الجهات التي تستفيد من التمويل الحزبي داخل الحزب، وكيف يمكن لهذا التمويل أن يكون أكثر دمجاً وشمولية.

تشكّل المرأة نصف المجتمع لا مجموعةً من الأقليات. مع ذلك، يعتبر تمثيلها في الأحزاب السياسية منخفضاً جداً. وتشمل الفئات الاجتماعية أو الفئات الأخرى المحدّدة الهوية التي غالباً ما تواجه التهميش الشباب، والأقليات الإثنية أو الدينية، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومجتمع المثليات، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحوّلين جنسياً، وحاملي صفات الجنسين.

١. كيف يتمّ تمويل حزبك ومن يستفيد من هذا المال داخل الحزب؟

_____

_____

_____

٢. أيّ هيئة يعود إليها في نهاية المطاف أن تتّخذ قراراً بشأن كيفية توزيع التمويل داخل الحزب؟

_____

_____

_____

٣. هل من فئات اجتماعية أو فئات أخرى محدّدة الهوية لا تستفيد عادةً من التمويل الحزبي، سواء كمرشّحين أم ضمن القيادة الحزبية؟ إذا أجبتَ بنعم، من؟ ما السبب برأيك؟

_____

_____

_____

٤. هل يملك حزبك شبكةً أو جناحاً للنساء أو الشباب أو مجموعات أخرى؟ إذا أجبتَ بنعم، كيف يتمّ تمويلها؟

٥. كيف يمكن للحزب أن يغيّر آلية تمويله للتأكّد من دمج هذه الفئات بشكلٍ أفضل؟

٦. كيف يقوم المرشّحون من فئات الشباب، أو النساء، أو الأقليات بجمع الأموال لخوض الانتخابات كمرشّحين عن حزبك؟ أيّ نوعٍ من الدعم المالي والتنظيمي يوفّر لهم حزبك؟ هل يختلف هذا الأمر عن الدعم الموفّر لمرشّحين آخرين؟

٧. هل تُكشف حسابات الحزب لجميع أعضاء الحزب؟

٨. هل تخضع حسابات الحزب لتدقيق مالي؟ إذا أجبتَ بنعم، من يفعل ذلك؟

٩. كيف يمكن لأعضاء الحزب أن يشاركوا في تنظيم شؤون الحزب المالية/ أن يُنتخَبوا لعضوية هذه اللجنة؟

أسئلة أساسية: عضوية الحزب

يُقصد بهذه الأسئلة أن تساعد الأحزاب على التفكير في ما تعنيه العضوية بالنسبة إلى حزبهم، ومناصريهم والمواطنين ككل.

١. ما هو الفرق بين العضو في الحزب والمناصر له (إن كان من فرق فعلاً)؟

٢. ما هي المنافع التي يتمتع بها أعضاء الحزب ولا يملكها المناصرون، ما هو الحافز للانضمام إلى الحزب؟

٣. هل يعتبر المواطنون بشكلٍ عام أنّ عضوية الحزب لها قيمتها وأهميّتها، لمَ أو لمَ لا؟

٤. كيف يمكن أن يحسّن حزبك من طريقة جذب المناصرين على الانضمام إليه، لمَ يجدر بك القيام بذلك، ولم لا؟

٥. كيف يستفيد الحزب من أعضائه ومناصريه (حركات المناصرة الشعبية، التطوّع إلخ.)؟ هل يشعر الحزب أنّ الأعضاء والمناصرين راضون عن هذه الأدوار؟

٦. كيف يمكن لحزبك أن يستفيد بشكلٍ أفضل من أعضائه ومناصريه؟

٧. هل يكوّن أعضاء الحزب ومناصروه تصوّراً واضحاً لرسالة الحزب وبرنامجه؟ لمَ، أو لمَ لا؟

٨. كيف يتواصل الأعضاء مع قيادة الحزب وكيف تستجيب القيادة لذلك؟

٩. كيف يمكن للحزب أن يحسّن أداءه على صعيد التواصل مع أعضائه ومناصريه؟

تدفق المال داخل الأحزاب

من أين يجب أن يصدر التمويل الحزبي؟ ضع دائرة حول وسائل التمويل التي تنطبق على حزبك	كيف يتدفق المال إلى داخل حزبك؟ ضع دائرة حول وسائل التمويل التي تعتقد أنها يجب أن تنطبق على حزبك
رعاة الحزب	رعاة الحزب
الأعضاء أو المرشّحون الأفراد في الحزب	الأعضاء أو المرشّحون الأفراد في الحزب
الجهود الفرعية لجمع الأموال	الجهود الفرعية لجمع الأموال
الجهود العامة لجمع الأموال للحزب	الجهود العامة لجمع الأموال للحزب
رسوم العضوية	رسوم العضوية
التمويل العام أو الحكومي	التمويل العام أو الحكومي
النقابات العمالية	النقابات العمالية
الشركات التجارية أو رؤساء الشركات	الشركات التجارية أو رؤساء الشركات
مصادر غير مشروعة	مصادر غير مشروعة
منظّمات المدافعة	منظّمات المدافعة
أحزاب دولية شقيقة	أحزاب دولية شقيقة
مؤسسات حزبية دولية	مؤسسات حزبية دولية
غير ذلك: _____	غير ذلك: _____

أسئلة يمكن التفكير فيها

١. هل تعتقد أنّ المواطنين ينظرون إلى طريقة تمويل حزبك كنموذج جيّد أو سيّء، لماذا؟

٢. كيف يمكن لحزبك أن يحسّن من طريقة حصوله على التمويل، كيف يمكن تحقيق ذلك؟

٣. ما هي أول نقطة يصل إليها المال داخل الحزب؟ من هو المسؤول عن هذا القسم/الشخص؟

العرض مقابل الطلب في ما يتعلّق بآراء المواطنين

تصف اللائحتان أدناه الوسائل التي يمكن للأحزاب من خلالها الحصول على المعلومات من المواطنين، ووسائل تقديم المواطنين لهذه المعلومات من تلقاء أنفسهم. ضع دائرة حول كلّ وسيلة يستخدمها حزبك لنشر المعلومات، فضلاً عن كلّ وسيلة يستجيب فيها الحزب لآراء المواطنين. لا يقصد بهاتين اللائحتين أن تكونا شاملتين، لذا يُرجى إضافة وسائل أخرى عند الحاجة.

وسائل نشر الأحزاب للمعلومات	وسائل توفير المواطنين للمعلومات المرتجعة والأفكار
إرسال البريد بالجملة	الالتحاق بالأحزاب للمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية
إرسال البريد لمجموعة مستهدفة	حملات رسائل جماهيرية موجّهة
رسالة إلكترونية تُرسل لمرّة واحدة	حملات رسائل فردية موجّهة
رسائل إلكترونية دورية تُرسل للمشتركين	رسالة إلكترونية تُرسل لمرّة واحدة إلى نوّاب منتَخبين
رسائل إخبارية	كتابة تعليق على منصّة الحزب عبر وسائل التواصل الاجتماعي
الإعلانات التقليدية (إذا كانت قانونيةً) كالصحف، أو الإعلانات التلفزيونية	توقيع عرائض
الطواف من دارٍ إلى دار	تجميع المخاوف والهموم، إما عبر منظّمات المجتمع المدني، أو تنظيم المجتمعات المحلية، أو غير ذلك، والمدافعة عن هذه القضايا أمام الحزب
استضافة منتديات عامة أو اجتماعات حزبية عامة إما إلكترونياً أو غير ذلك	
إرسال رسائل نصية قصيرة فردية أو جماعية (مثلاً عبر الواتساب)	المشاركة في منتدى عام أو اجتماع حزبي عام
نشر وثائق إلكترونية لتشجيع التعاون (مثلاً عبر تقنيات «مستندات غوغل»، أو «أوراق غوغل»، أو «شرائح غوغل».	الحضور خلال ساعات عمل المكتب التشريعي

وسائل نشر الأحزاب للمعلومات	وسائل توفير المواطنين للمعلومات المرتجعة والأفكار
كتابة مقالات في الصحف	المشاركة في صياغة وثائق إلكترونية أو مناقشات مشجّعة على التعاون
حملات التحفيز على العضوية	الاتصال بمكاتب النوّاب
عرض عضويات متعدّدة المستويات ذات مجموعة متنوّعة من الامتيازات	الإدلاء بالآراء في استطلاعات الرأي العام
استضافة ساعات دوام المكتب التشريعي	الردّ على ما هو منشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي (مثلاً، عبر تويتر أو على صفحة أحد النواب على موقع فايسبوك)
الظهور على برامج إخبارية تلفزيونية وإذاعية	تظاهرات عامة كالاحتجاجات أو المسيرات
حضور الاجتماعات التي تقتصر على الأعضاء فقط	زيارة مكاتب النائب أو الحزب السياسي والتحدّث إلى أحد ما شخصياً
الصفحات والمجموعات المفتوحة والمغلقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي	الاتصال ببرنامج إذاعي
التواصل بشكلٍ عام عبر وسائل التواصل الاجتماعي (صفحات تويتر، فايسبوك، لينكد إن، وما إليها)	كتابة مقالات في الصحف
التواصل الهادف مع المجتمعات المحلية (مجتمعات الملوّنين، الفئات الإثنية، إشراك مجتمع المثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الميول الجنسية والمتحوّلين جنسياً وحاملي صفات الجنسين، الشباب، الكليات، السفارات، الكنائس، وما إلى ذلك)	حضور الاجتماعات التي تقتصر على الأعضاء فقط
الإعلانات غير التقليدية، مثل الإعلان المدفوع عبر الوسائل الرقمية	

أسئلة أساسية:

١. أيّ الوسائل التي لم تضع حولها دائرة أعلاه ستكون مفيدة جداً بالنسبة إلى استراتيجية التواصل التي يعتمدها حزبك وكيف يمكن تطبيقها؟

٢. من بين الوسائل التي وضعت حولها دائرة، هل يبدو أنّ حزبك يستهدف فئات معيّنة من الأشخاص (هل يستهدف مثلاً الملمّين بالإنترنت، أو مستخدمي الهواتف الذكية، أو المناصرين في المدن أو في الأرياف)؟

٣. من بين الوسائل التي وضعت حولها دائرة، هل يبدو لك أنّ حزبك يستهدف فئات ديموغرافية معيّنة من الأشخاص (مثلاً معظم المستهدفين من الرجال، أو النساء، أو المسنّين، أو الشباب)؟

٤. من بين الوسائل التي وضعت حولها دائرة، أيّها ستعزز قدرة حزبك على تنظيم استراتيجيته مع السكّان المهمّشين، كيف يمكن القيام بذلك؟

٥. استناداً إلى الطرق التي وضعت حولها دائرة، هل يقدّم لك حزبك فرصاً لنسج حوار متبادل مع المواطنين أو هل تعتبر أشكال التواصل أقلّ تشجيعاً على التنسيق والتعاون؟

الأيديولوجية: ما هو موقع حزبك؟

دأبت بعض الأحزاب السياسية على عرض أيديولوجياتها على طول طيفٍ يمتدّ من اليسار إلى اليمين. في أغلب الأحيان، يرتّب هذا الطيف الأيديولوجي الأحزاب التي تؤيّد مشاركةً أكبرً للدولة في الشؤون الاقتصادية إلى اليسار، وتلك التي تؤيّد مشاركةً أقلّ إلى اليمين. لكن، في القرن الحادي والعشرين، قد تجد أحزاب عدة أنّ قيمها الأيديولوجية موجودة على طيفٍ آخر، بعيد عن الاعتبارات الاقتصادية.

عند أحد طرفي هذا الطيف، تمثّل أحزاب الخضر- البديلة- الليبرتارية قيم العصر الجديد، والتعدّدية الثقافية و/أو الليبرالية. وفي المقابل، عند الطرف الآخر، تمثّل الأحزاب التقليدية- السلطوية- القومية القيم الاجتماعية التقليدية، والطرق غير الليبرالية للعمل السياسي و/أو العزّة القومية.

في دولة «براماوي» الوهمية تسعة أحزاب أساسية. لكلّ حزب مجموعةٌ من الأولويات والقيم المدرجة أدناه. وقد تمّ تحديد موقع كلٍّ منها على مقياس « أحزاب الخضر-البديلة-الليبرتارية/ التقليدية-السلطوية-القومية»، استناداً إلى تلك القيم.

١. حزب براماوي الأول: يتمتع بسلطة تنفيذية قوية ذات ضوابط وموازين محدودة، ويملك هويةً وطنية قويةً أيضاً، يتلقى المعلومات بنسبةٍ محدودةٍ من المواطنين، له حضور عسكري قويّ في الحكم.

٢. حزب الخضر البراماوي: يدعو إلى الحفاظ على البيئة، وحقوق الحيوان، وتوسيع نطاق صناعات الطاقة البديلة.

٣. حزب الشعب البراماوي: يؤمن بتطوير شركات الأعمال الصغيرة، وصون حقوق الأفراد، والمسؤولية الفردية، والإبقاء على عقوبة الإعدام.

٤. حزب براماوي الليبرتاري: يؤمن بتطوير الشركات الصغيرة، وخصخصة دولة الرفاه، وصون حقوق الأفراد، وتشريع استعمال العقاقير الاستجمامي، وإلغاء عقوبة الإعدام.

٥. الحزب الشيوعي البراماوي: يؤمن بتأميم الصناعة، وإنشاء المزارع الجماعية، وتخفيض المساحات الخاصة، وإنشاء مجتمع غير طبقي موحّد.

٦. حزب براماوي المحافظ: ينادي بتحديد ديانة رسمية ولغة رسمية، وصون الحريات الفردية، وخصخصة دولة الرفاه.

٧. حزب براماوي الليبرالي: يؤمن بتطوير الشركات الصغيرة، وصون حقوق الأفراد، وإدارة نظام الرعاية الاجتماعية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاعتدال السياسي.

٨. الحزب الديمقراطي الاجتماعي في براماوي: يؤمن بتعزيز حقوق العمّال، وتوسيع نطاق دولة الرفاه، وإلغاء عقوبة الإعدام.

٩. حزب برامباوي الاشتراكي: تأميم صناعات الطاقة والنقل، مدخول أساسي موحّد، وفرض قيود على الهجرة الوافدة.

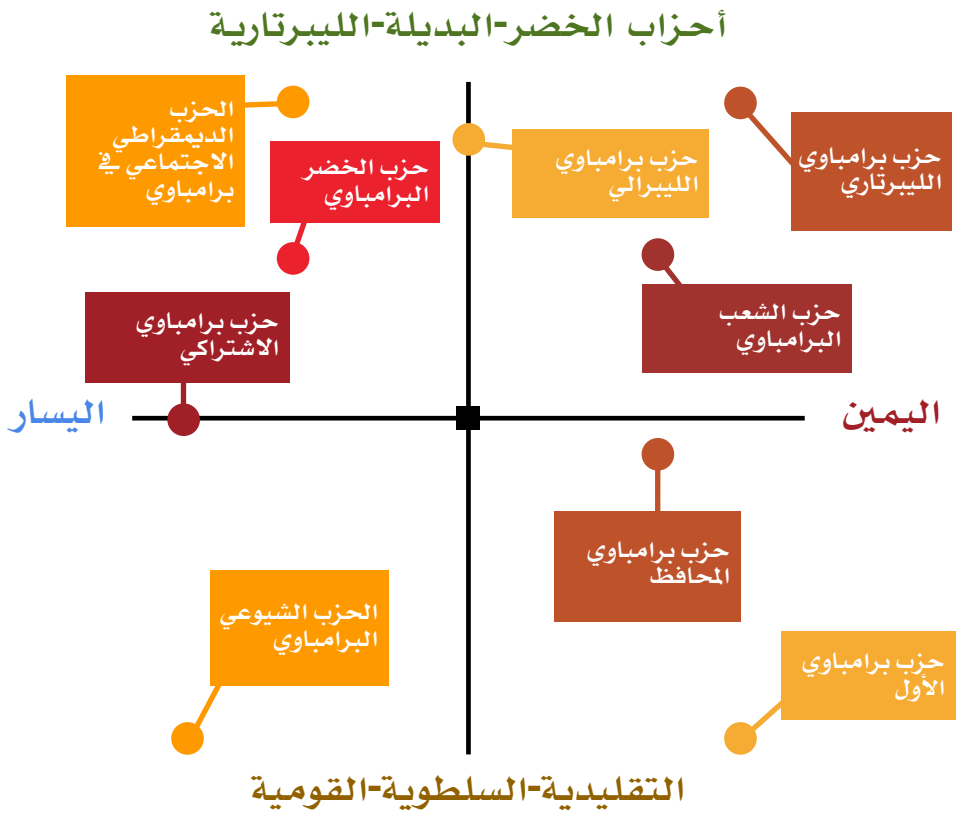

إلى جانب الطيف الاعتيادي المتراوح بين اليسار واليمين والذي يساعد في فهم الأيديولوجية السياسية، يمكن لطيف «أحزاب الخضر–البديلة–الليبرتارية/التقليدية–السلطوية–القومية» أن يساعد الأحزاب في توجيه قيمها وفقاً لتوقّعات المواطنين الحديثة والمتعدّدة الأبعاد. في أيّ خانة يندرج حزبك؟ استناداً إلى الرسم البياني أدناه، حدّد أين يقع حزبك والأحزاب الأخرى في بلدك. هل من تحالفات يمكن أن تبنيها مع أحزاب أخرى تحتلّ مواقع قريبة منك؟

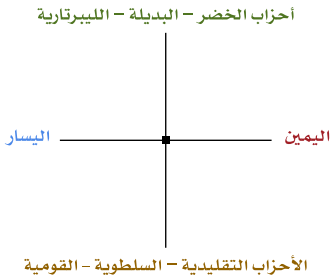

ماذا يعني المال بالنسبة إلى حزبك؟

من أين يأتي المال في حزبك، ونتيجةً لذلك من هي الجهة التي تكون قيادة الحزب مسؤولةً أمامها؟	مثال على استخدام المال كمحفّز لضمان استجابة الحزب لاحتياجات أعضائه ومناصريه.

تلبّي قيادة الحزب احتياجات أعضائها ومناصريها وأولوياتهم، لضمان الأمن المالي للحزب.

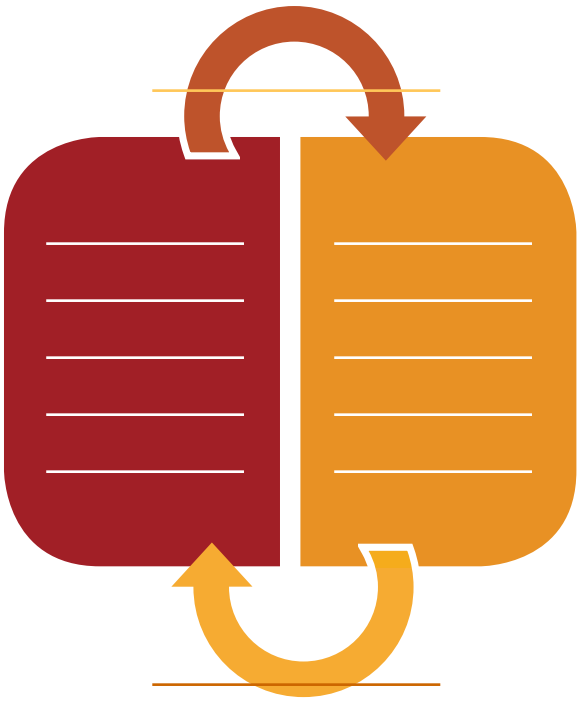

يسدّد الأعضاء والمناصرون رسوماً ويقدّمون هبات إلى الحزب للمساعدة في تنفيذ أعماله

١. هل من طريقة أفضل لتمويل حزبك؟ إذا أجبتَ بنعم، فما هي هذه الطريقة (إشرح أدناه، واملأ الرسم البياني بحلولٍ فضلى).

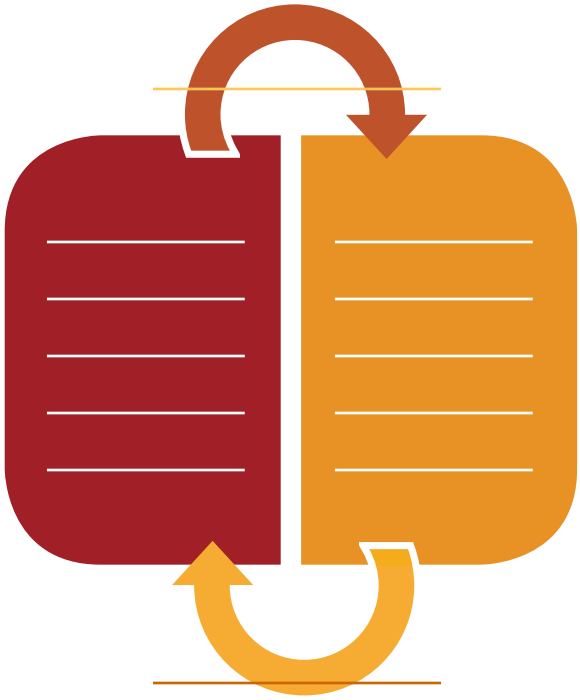

٢. هل تعتقد أنّ الأعضاء الذين يتبرّعون للحزب يتوقّعون شيئاً بالمقابل؟ إذا أجبتَ بنعم، ما الذي يتوقّعونه؟ وهل هذا يعود بالمنفعة على مناصري الحزب ككلّ أم على المانح وعلى مصالحه فقط؟

٣. من يتمتّع بأكبر قدرٍ من التأثير على عملية صنع القرار في الحزب: هل هم مناصرو الحزب، أم الأعضاء، أم المانحون، ولماذا؟

٤. إذا لم يتلقَّ حزبك المال من الأعضاء، كيف سيؤثّر ذلك على أنواع السياسات التي يقترحها؟ هل سيبقى يعالج احتياجات أعضاء الحزب وأولوياتهم، لمَ أو لمَ لا؟

٥. إذا أجبتَ بنعم عن السؤال السابق، كيف تعرف أنّ هذا الأمر صحيح؟ كيف تجمع آراء الأعضاء بشأن السياسات التي تحتلّ الأولوية بالنسبة إليهم؟